جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : علوم اقتصادية تخصص : اقتصاد وتسيير المؤسسات

القروض الاستثمارية البنكية ودعمها للقاولاتية

دراسة حالة: البنك الخارجي الجزائري–وكالة مستغانم -

مقدمة من طرف الطالبة :

بوزوادة فاطيمة

الأستاذة المشرفة:

أ.د/ براهيمي بن حراث حياة

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	اللقب و الاسم	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بودية سعاد	أستاذة محاضرة ب	جامعة مستغانم
مقررا	براهيمي بن حراث حياة	أستاذة التعليم العالي	جامعة مستغانم
مناقشا	زعفران منصورية	أستاذة محاضرة ب	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2022-2023

شكروعرفان

الحمد الله الذي أنار درب العلم، والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات وأخص بالشكر الأستاذة المشرفة **براهيمي بن حراث حياة** على كل العون والنصح التي أمدتني بهم .

كما أشكر كل موظفين مصلحة الزبائن التي قمت بالتربص بها في البنك الخارجي الجزائري الذين ساعدوني وزودوني بالمعلومات ولم يبخلوا علي و بالأخص السيد **"حجو محمد"** و السيد **"محمد عثمان"** .

وإلى كل هؤلاء أقول لهم « بارك الله لكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل الجنة مثواكم » .

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات بفضل الله أتممت اليوم مرحلة الماستر في تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات من جامعة "عبد الحميد بن باديس مستغانم "، أهدي تخرجي وتعبي خلال السنوات الدراسية كهدية متواضعة إلى الشخص الأول الذي مسك بيدي بقوة منذ صغري لم يسمح أن أقع أبدا، إلى قدوتي الأولى أمي الحبيبة (اليزيد كريمة) .

إلى روح أبي الغالي الذي لا تنسيه الأيام (بوزوادة الطيب محمود) .

إلى داعمي الأول وكتفي الثابت الذي لا يميل أبدا خالتي الحبيبة(اليزيد جميلة) .

إلى جدتي العزيزة (يعقوبتواتية) .

إلى أختي وأخي الحبيبان (هجيرة ونور الدين) .

إلى صغيراي وأول أحفاد عائلة (حميدي طيب أيمن، حميدي نسرين) .

إلى أصدقاء العمر ورفقاء الدرب (بنزخروفة نادية، الشارف عيسى فاطمة الزهراء، يزيت منال، بوبكر اسمى حنان)

إلى جميع أفراد عائلتي " بوزوادة " (أعمامي وعماتي قاسم، إسماعيل، إبراهيم، محمد . أمينة، خولة، فاطيمة، خيرة، عائشة، صالحة) .

شكرا إلى كل من دعمني وساندني ووقف معي في هذا المشوار وشاركني في فرحة النجاح والتخرج، أنا ممتنة لكم من أجلكم وبفضلكم ثابرت واجتهدت للوصول إلى هنا .

الملخص

تتزايد أهمية المؤسسات الناشئة والمصغرة في الحياة الاقتصادية المعاصرة نظرا للنتائج الايجابية التي تحققها، لكن هذا القطاع يواجه مشاكل وعراقيل خاصة في جانب التمويل والاستثمار في المشاريع ومن خلال دراستنا تعرفنا على صيغ التمويل ودوروها في تمويل المشاريع الاستثمارية ودعمها كالائتمان المصرفي , الخصم التجاري وكذا إجراءات وشروط البنك لمنح القروض و دراسة مختلف معايير البنك في منح الائتمان.

ومن خلال التربص الذي قمنا به في البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم, قد توصلنا الى عدة نتائج منها أن البنوك تعتمد على الضمانات والتحليل المالي في منحها للقروض الاستثمارية وقروض الاستغلال للأفراد مقابل الالتزام بالتسديد وتقديم تعهد بتحمل المخاطر والمسؤولية .

الكلمات المفتاحية القروض الاستثمارية –المقاولاتية–المؤسسات الناشئة –القروض البنكية- إجراءات البنك

Abstract:

The importance of emerging and small enterprises in contemporary economic life is increasing due to the positive results they achieve, but this sector faces problems and obstacles, especially in the aspect of financing and investment in projects. And support such as bank credit, commercial discount, as well as knowing the bank's procedures and conditions for granting loans and studying the various bank standards in granting credit.

Through the lurking that we carried out in the external bank of algeria , Mostaganem Agency, we have reached several results, including that banks rely on guarantees and financial analysis in granting them investment loans and exploitation loans to individuals in exchange for commitment to repayment and making a pledge to bear risks and responsibility.

Key word: investment loans - entrepreneurship - Emerging institutions - Bank procedures - Bank loans

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
إهداء	-
شكر و عرفان	-
فهرس المحتويات	-
قائمة الأشكال والجداول	-
المقدمة العامة	أ-ه
الفصل الأول : الإطار النظري للقروض الاستثمارية البنكية الموجهة لدعم المقاولاتية	36-1
تمهيد	2
المبحث الأول :ماهية القروض البنكية	12-2
المطلب الأول : تعريف القروض البنكية وأهميتها	**2**
المطلب الثاني :دور القروض البنكية في تمويل المقاولاتية	4
المطلب الثالث : تصنيفات القروض الاستثمارية البنكية	7
المبحث الثاني :إجراءات منح القروض لدعم المقاولاتية	35-13
المطلب الأول : مفهوم سياسة الإقراض والعوامل التي تؤثر فيها	13
المطلب الثاني : شروط ومعايير التمويل البنكي لمشاريع المقاولاتية	16
المطلب الثالث : دراسة طلب القرض	27
خلاصة	36
الفصل الثاني : الإطار التطبيقي للقروض الاستثمارية البنكية ودعمها للمقاولاتية	60-37
تمهيد	38
المبحث الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي	43-38
المطلب الأول : تعريف ونشأة البنك الخارجي الجزائري	43-38
المطلب الثاني : تعريف الوكالة 104 مستغانم ومهامها	40
المطلب الثالث: مصالح البنك الخارجي الجزائري	42
المبحث الثاني : النشاط الاقراضي للبنك الخارجي الجزائري	53-44
المطلب الأول : تحديد أنواع القروض التي يمنحها البنك	44
المطلب الثاني : شروط الحصول على القرض	46
المطلب الثالث : خطوات الحصول على التسهيل الائتماني في البنك	50

المبحث الثالث : مثال حول اتفاقية القرض متوسط أو طويل المدى	60-54
المطلب الأول : الاتفاقية بين المقرض والمقترض	54
المطلب الثاني : استعمال الأموال وبدأ نشاط المؤسسة	57
المطلب الثالث: تسديد الدين ومتابعة نشاط المقترض	58
الخاتمة العامة	62
قائمة المراجع	64

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	عناصر المخاطرة الائتمانية ونسبتها	23
02	تعريف البنك الخارجي الجزائري	40
03	عدد ملفات المؤسسات الطالبة للقروض الاستثمارية في البنك الخارجي الجزائري خلال 2018-2022	49
04	مبالغ المؤسسات الطالبة للقروض الاستثمارية في الفترة (2018-2022) في البنك الخارجي الجزائري	49
05	أصول وخصوم مؤسسة (X) طالبة الائتمانفي البنك الخارجي الجزائري	51
06	حساب العجز الإجمالي للمؤسسة طالبة الائتمان	52

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري فرع الجزائر	39
02	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري الوكالة 104 مستغانم	41

المقدمة

مقدمة

شهدت البيئة الاقتصادية في القرن الواحد والعشرين اهتماما كبيرا بنشاط المقاولاتية و بروز المؤسسات الناشئة، نظرا للدور الكبير الذي تلعبه في دفع وتنشيط الاقتصاد الوطني، وكذا جلب الثروة والقضاء على البطالة بتوفير فرص عمل وتحقيق عوائد وقيم مضافة وتعظيم الأرباح ورفع معدل التنمية الاقتصادية ورقم الأعمال للتخفيف من العجز في ميزان المدفوعات، لكن هذا النشاط يواجه صعوبات وعراقيل كثيرة في الواقع تحبط وتحد ظهوره وتوسعه أهمها قلة وجود فرص متاحة ونقص التمويل والموارد المالية .

وقد احتلت الجزائر المرتبة الأولى عالميا من حيث عدد الأنشطة المنظمة للمقاولاتية سنة 2022 وذلك بالتشجيع والاهتمام بهذا المؤسسات عن طريق إضافة بعض القوانين الجديدة وتخصيص وكالات منها حاضنة الأعمال للمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة لترسيخ روح المبادرة وتكثيف العمل على مستوى النخب العلمية والطاقات الشابة وتحفيزهم على الابتكار، وذلك بتبني مجموعة من السياسات الاقراضية والتسهيلات وتقديم الائتمان لمساعدة ودعم نشاط المقاولاتية والنهوض وتنميته أكثر، والبنك الخارجي الجزائري هو أحد هذه البنوك التي تقدم هذا النوع من الخدمات والقروض المصرفية التي تعتبر المصدر الرسمي لتمويل الأفراد والمؤسسات بتوفير مجموعة من القروض الاستثمارية وصيغ التمويل المتنوعة هدفها دعمها ماليا .

ومما سبق ذكره يمكن طرح إشكالية البحث كما يلي :

كيف يتم دعم القروض الاستثمارية لنشاط المقاولاتية بالبنك الخارجي الجزائري- وكالة مستغانم؟

ومن أجل حصر الموضوع والإجابة على السؤال الجوهري يكون لزاما علينا محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي شروط وإجراءات البنك في منح القروض للأفراد والمؤسسات ؟
- ما هي صيغ التمويل المتاحة في البنوك العمومية الجزائرية؟
- هل هنالك عوامل تؤثر في سياسة الإقراض البنوك العمومية الجزائرية ؟

فرضية البحث:

- تمنح قروض الاستثمار وقروض الاستغلال على أساس الضمانات والتحليل المالي.

أسباب اختيار البحث:

- الاهتمام الكبير والمتزايد بقطاع المقاولاتية خلال العقد الأخير بحيث يشهد انتعاش ونشاط كبير .
- أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد وعملية النمو الاقتصادي .
- معرفة واقع القروض البنكية المقدمة ودورها في تحفيز المؤسسات الناشئة،
- التفكير في إنشاء مشروع استثماري .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في أن الموضوع حديث الساعة كما أن المؤسسات الناشئة والمصغرة حققت نتائج إيجابية في الاقتصاد من جهة ومواجهة هذا القطاع لعراقيل وصعوبات والتي تتمثل في العدد الكبير من المؤسسات التي ترفض البنوك منحها القروض من جهة أخرى .

أهداف البحث:

- التعرف على صيغ التمويل المتاحة الكلاسيكية والحديثة ودوروها في تمويل المشاريع الاستثمارية ودعمها .
- معرفة مبادئ وإجراءات وشروط البنك في منح القرض وسياسته الاقراضية وأهم العوامل المؤثرة فيها .
- دراسة مختلف معايير البنك في منح الائتمان والقروض .

المنهج المستخدم في البحث :

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء عمى مكوناته، والتقرب أكثر إلى الموضوع اعتمدنا في الدراسة على **المنهج الوصفي** في إعداد الجانب النظري للبحث على المنهج الوصفي من أجل جمع المعلومات المتعمقة حول القروض الاستثمارية ودورها في دعم وتمويل المقاولاتية والمنشآت الجديدة، وكذا صيغ التمويل التي توفرها البنوك وشروط منحها . بالإضافة الى القيام **بدراسة حالة:** لربط الجانب النظري بالواقع العلمي وتحقيقا لفائدة أكبر تم تدعيم الجانب النظري بجانب تطبيقي ليتمم موضوع البحث، يتمثل في دراسة حالة لدى البنك الخارجي الجزائري وكالة 104 مستغانم، عبر استخدام أدوات جمع المعلومات المتمثلة أساسا في ملف طلب القرض.

حدود البحث :

من أجل الوقوف على العلاقة بين النظري والتطبيقي ارتأينا اعتماد دراسة ميدانية تمثلت في: " البنك الخارجي الجزائري"، الوكالة 104 بمستغانم وذلك خلال الفترة 2018 -2022 ،بحيث سنركز في دراستنا هذه على المقاربة التي تمس دور القروض المصرفية الاستثمارية في تمويل المقاولاتية، من خلال التركيز على أهم أنواع القروض المقترحة لتمويل هذا النوع من المؤسسات .

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت لموضوع تمويل المؤسسات الصغيرة والناشئة، يمكن إدراج بعض الدراسات التي تتقاطع مع موضوع الدراسة، وإعدادها مختصرة فيما يلي :

1-أطروحة دكتوراه : الباحثة عقبة نصيرة، بعنوان فعالية التمويل البنكي للمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي عالجت فيها العلاقة بين البنك والعميل ومنحه امتيازات الاستفادة من شروط القرض مهما كان نوعه حسب الهيكل التمويلي المناسب من جهة والعلاقة بين الضمانات التي تقدمها المؤسسة

الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والموافقة البنكية من جهة أخرى .و ذلك من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات الإحصائيات واستنتجت أن هناك علاقة وثيقة ذات دلالة إحصائية تفسر العوامل السلوكية والهيكلة الإدارية للبنك في طلب معلومات شاملة عن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل منح قروض بنكية وإعداد معايير لتحليل المعلومات بناء على أدوات نظامية يعتبر شرطا أساسيا الاختيار المؤسسات الجديرة بالموافقة البنكية.

2-أطروحة دكتوراه : دراسة الدكتور عثمان لخلف، بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر، جامعة الجزائر2012، الدراسة هي أطروحة دكتوراه دولة أكد فيها الباحث على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وأساليب تنشيطها، كما تطرق إلى استراتيجية التنمية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ركز على برامج الدعم الوطنية والدولية الموجهة لهذا القطاع، كما تطرق إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل ترقية تنافسية المؤسسات وتحفيز الصادرات من جهة ومن جهة أخرى اعتبر بأن التحولات الاقتصادية لها أثر إيجابي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونها تتمتع بمرونة كبيرة.

3- أطروحة دكتوراه : الجودي محمد علي، بعنوان نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة والتي عالج فيها العلاقة بين المهارات التقنية والشخصية والإدارية وروح المقاولاتية ومن خلال دراسة مجموعة من الإحصائيات استنتج أن هناك مجموعة من الخصائص الشخصية، السلوكية والإدارية التي تتداخل فيما بينها لتشكل شخصية المقاول والتي تتمحور حول عوامل سيكولوجية، اجتماعية، ثقافية واقتصادية وإن الدولة الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة لترقية المقاولاتية لذلك تزايد أعداد الأنشطة المقاولاتية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتسجيلها لأرقام هامة في تدعيم معطيات النشاط الاقتصادي كالصادرات خارج المحروقات، مناصب الشغل، وتطور الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة .

وتميزت دراستنا عن الدراسات السابقة أنها أكدت على أهمية المؤسسات الناشئة و المصغرة و ضرورة دعمها من خلال القروض البنكية و مختلف صيغ التمويل التي يقدمها البنك و تسليط الضوء على مبادئ البنك في منحه الائتمان و على اتفاقية القرض بين المقرض (البنك) و المقترض (العميل) . ومن خلال دراسةأصول و خصوم مؤسسة طالبة للقرض و إجراءات البنك في منح القرض وتمويل مؤسسة استنتجنا أن هناك علاقة بين أصول و سمعة العميل و قرار تقديم البنك للقرض فعند تقدم العميل للبنك من أجل طلب القرض يتم دراسة ملف المقترض والتي يصرح به بالضمانات التي يقدمها (رهن عقاري، رهن عتاد، كفيل) و مختلف النسب المالية كما يلتزم بتسديد القرض و الفوائد .

تقسيم البحث:

لإنجاز الدراسة ومعالجة إشكالية البحث واختبار الفرضيات، سنقسم البحث إلى فصلين ، فصل نظري وفصل تطبيقي، بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة.

سنتناول في الفصل الأول من الدراسة الأسس النظرية للقروض البنكية، من خلال التطرق إلى عموميات حول هذه القروض وتعريفها وأهميتها، ودور هذه القروض البنكية في تمويل مشاريع المقاولاتية وإستراتيجية البنوك في تمويل هذا النوع من المشاريع .

سنسلط الضوء أيضا على تصنيفات القروض الاستثمارية البنكية، وهذا يتضمن عمليات القرض الكلاسيكية والحديثة لتمويل الاستثمارات الطويلة والقصيرة الآجل .

كذلك سنتعرف على مخاطر الإقراض بالنسبة للبنوك وهي الأحداث المتوقعة كالخطر الشخصي والقطاعي وغير المتوقعة منها تغير في سعر الصرف وسعر الفائدة التي تؤثر على البنك سلبيا وتهدد أمانه .

أما في المبحث الثاني سنتطرق إجراءات منح القروض لهذا القطاع وسياسته في الإقراض، وهنا سنتعرف على سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها كالضمانات والتسهيلات، .....الخ

ثم سنتطرق إلى شروط ومبادئ البنك في منح البنوك عند طلبه للقرض كشخصية العميل وسمعته في السوق، رأس ماله، تقييم المؤسسة ومحيطها الداخلي والخارجي .

أخيرا سنتعرف على المعايير العالمية في منح الائتمان والقروض وهي Sprim، 5C'S، 5P'S

و التي تلعب دور هام تحديد قرار البنك بقبول أو رفض منح القرض للعميل .

أما الفصل الثاني والأخير فهو مخصص لدراسة حالة: البنك الخارجي الجزائري وكالة مستغانم وهذا من أجل إعطاء صورة في الواقع العملي عن دراسة لعملية تمويل مؤسسة مصغرة من طرف البنك الخارجي الجزائري، بحيث سنتناول تعريفات حول البنك الخارجي الجزائري من خلال تبيان نشأته و هيكله التنظيمي وأهم النشاطات التي يقوم بها، ومن ثم التعريف بوكالة مستغانم من خلال الهيكل التنظيمي وأهم الخدمات التي تقدمها وأخيرا تطرقنا إلى إجراءات منح قرض بنكي استثماري ومثال عن اتفاقية بين البنك و العميل .

و ينتهي البحث بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات .

الفصل الأول :

الإطار النظري للقروض الاستثمارية البنكية الموجهة لدعم المقاولاتية

تمهيد:

تعد القروض إحدى أنشطة البنك غاية في الأهمية فلا تستطيع القطاعات الاقتصادية حاليا أن تتطور بدون عمليات الإقراض والتمويل الذي يمثل أهم عائق تواجهه المؤسسات الاقتصادية عند بدايتها، ومن أهم الوظائف البنكية التي تقوم بها البنوك هي منح القروض بأصنافها والائتمان للأفراد والمشروعات ومنح فرصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتدعيمها ومساعدتها على التوسع و النمو للنهوض بنشاط المقاولاتية.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث الرئيسة التالية:

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

المبحث الثاني: إجراءات منح القروض لدعم المقاولاتية

المطلب الأول :مفهوم القروض البنكية:

تعتبر القروض البنكية هي تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك، و يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة بحيث يكون الشخص موثوق و أمين على المال ليكفل البنك استرجاع أمواله .

1- تعريف القروض البنكية:

تعرف القروض لغة بأن ائتمن فلانا فلانا أي عده واعتبره أمينا، وائتمن فلانا فلانا على كذا اتخذه أمينا عليه، والائتمان هو أن تعد أي تعتبر المرء أمينا، أي جديرا برد الأمانة إلى أهلها، أي جديرا بالثقة .[1]

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والشركات بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل البنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسارة .

و يعرف أيضا بأنه عبارة عن القوة الشرائية للمقترض أو التي تصبح متاحة للمقترضين، وهو المبلغ المدفوع إلى العميل والذي يضعه البنك تحت تصرفه وفقا للعقد المبرم بينهما ويكون للعقد أجل وسعر فائدة يتفق عليهما.

يعرف القرض على أنه تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة .[2]

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها تدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد .

كما يعرف القرض كذلك أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته البنك أي الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر هو المدين أو يعده بمنحها إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة ويتعهد المدين بالتسديد بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين .

كما يعرف القرض أنه عبارة عن مصطلح يستعمل لتحديد المبادلات النقدية والعينية والتي تجري مقابل الوعد بالتسديد في آجال تحدد سلفا حيث يصبح المتنازل دائنا والمستفيد من التنازل مدينا .

[1] د/دريد كامل آل شيب إدارة العمليات المصرفية الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر عمان 2015 صفحة 188 .

[2] د/إسلام عبد القادر عثمان القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات (الجزائر كنموذجا) الطبعة الأولى الإسكندرية مكتبة الوفاء القانونية 2017 صفحة 09.

2-أهمية القروض:[1]

تعد عمليات الإقراض من أهم مصادر التمويل للشركات والأفراد، وتساهم القروض في العديد من المجالات والأعمال وهي:

1-تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوعد بالوفاء، وكيف إن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية .

2-يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر، وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال .

3-تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته، إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة .

4-تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول .

5-ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات، التي تعتبر كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء .

وتلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة، والحصول على سلع الإنتاج ذاتها .

و إن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه، ورخاء المجتمع الذي تخدمه . فتعمل القروض على خلق فرص العمالة، وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة .[2]

[1] إسلام عبد القادر عثمان مرجع سابق ذكره ص10.

[2] عبد الجليل هويد مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة) القاهرة دار الفكر العربي صفحة 53 .

المطلب الثاني: دور القروض البنكية في تمويل المقاولاتية:

تعتبر البنوك التجارية هي الداعم الأول في تمويل المؤسسات الناشئة و المصغرة بتوفير صيغ مختلفة للعملاء وللبنك خطته في تمويل المقاولاتية و المنافسة مع البنوك الأخرى .

1-إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الناشئة والمصغرة :[1]

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة لتحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات الزبائن المتعددة، ولقد شكل زيادة التوسع في تمويل المقاولاتية أحد أهم الميادين التي تعد مجال خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك، باعتباره أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول تتطلب توافر المتطلبات التالية :

تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات واتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة والفعالية وذلك بالاهتمام بـ:

- توفير أدوات ودعائم تسيير القروض .
- تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- إعداد السياسة الافتراضية للبنك بما تتماشى والأهداف العامة المسطرة .
- العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية .
- الحث على إنشاء مؤسسات رأس مال المخاطر ومؤسسات التمويل التأجير من أجل المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الميادين التالية :
  - ✓ الدخول في مشاريع التعاون والشراكة .
  - ✓ إعادة الهيكلة والخروج من مراحل التعثر.
  - ✓ مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير والدخول إلى الأسواق الأجنبية .
  - ✓ الدخول إلى الأسواق المالية .
  - ✓ التعاون والتنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة لتوفير المعلومات

2- صيغ التمويل البنكي لدعم المقاولاتية:[2]

التمويل البنكي الاستثماري هو مجموعة الأموال التي تمنحها البنوك العاملة في إطار الاقتصاد الوطني للمؤسسات الاستثمارية بغية استثمارها في شراء الأصول الرأسمالية الثابتة والتي تؤدي في مجموعتها إلى زيادة الأموال المستثمرة وتهيئة المؤسسات للحصول على فرص ربح أكبر.

[1] نويوة نور بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة دفعة 2017 صفحة 20.

[2] فادية بن بلقاسم مذكرة ماستر بعنوان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية الحقوق جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي دفعة 2014 صفحة 40.

2-1- أنواع صيغ التمويل :

2-1-1-الائتمان المصرفي:[1]

إن الائتمان المصرفي يعد أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة الأشخاص أصحاب المشاريعبوضع تحت تصرفها مبلغا من المال، أو عن طريق تقيم المؤسسة للبنك تعهد لفترة معينة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نيابة الفترة بالوفاء بجميع التزاماته لقاء فائدة يحصل عليها البنك . ويتميز الائتمان المصرفي بأنه أقل تكلفة من الائتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المنشأة في الاستفادة من الخصم النقدي يضاف إلى ذلك أنه أكثر مرونة من الائتمان التجاري لأنه يأتي في صورة نقدية وليست في صورة بضاعة، ويأخذ عدة صور منها :

أ- الخصم التجاري:

الخصم التجاري هو شكل من أشكال القروض القصيرة التي تمنحها البنوك، وتعد عملية الخصم بالنسبة للمؤسسة وسيلة من وسائل الدفع، فالمؤسسة ولغرض إثبات ديونها على الغير تتعامل بالأوراق التجارية (الكمبيالات وسند لأمر)، وبالتالي فإن الخصم التجاري هو قيام البنك مقابل هذه العملية بدفع مبلغ الورقة التجارية للعميل قبل تاريخ الاستحقاق، وفي المقابل يستفيد البنك من ثمن يسمى سعر الخصم ويطبق هذا المعدل على مدة الانتظار فقط وتنتقل إليه كل حقوق المستحق الأصلي .

ب- التسبيقات على الحساب الجاري :

تتمثل هذه الوضعية في قيام البنك بالسماح للمنشأة صاحبة الحساب الجاري تجاوز رصيدها الكائن لدى البنك، إلى حد متفق عليه دون أن يترتب على ذلك أية ضرر للمؤسسة، أما السحب على المكشوف فهي طريقة تمويلية يسمح من خلالها البنك لهذه المؤسسة استخدام أموال أكبر من ما هو موجود في رصيدها بمعنى أنها تصبح بديلة لدى البنك لمدة زمنية متفق عليها تتراوح بين 15 يوم وسنة .

ج- قروض موسمية :

هي عبارة عن قروض تتحصل عليها المنشأة من البنك في بعض المواسم التي تزيد فيها احتياجاتها للتمويل وفقط، مثل: أزمنة الإنتاج لكميات أكبر لزيادة الطلب على منتجاتها .

2-1-2- القروض متوسطة الأجل :

يقصد بالتمويل متوسط الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من باقي المتعاملين الاقتصاديين سواء في صورة أموال نقدية أو أصول والتي عادة ما تكون مدة استحقاقها تتراوح بين 2 و7 سنوات، وغالبا ما

[1] حياة بن حراث، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تحليلية 1962- 2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2013 ،صفحة 64 .

تكون القروض المصرفية متوسطة الأجل مرهونة بضمانات معينة ويتم سدادها على دفعات من أجل حماية كل من المقترض والمقرض من خطر الانقطاع المفاجئ للمدين عن التسديد لأسباب مالية، فتشمل مصادر التمويل الأنواع التالية :

قروض المدة، قروض التجهيزات، التمويل التأجيري .

أ-قروض المدة:

قروض المدة تتميز عن غيرها من القروض بأن آجالها متوسطة والتي تتراوح بين 3 و5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل أو تجديد القروض قصيرة الأجل لأن درجة المخاطرة في التمويل قصير الأجل تكون عالية بالنسبة للمؤسسة المقترضة، ويمكن الحصول عى مثل هذه القروض من البنوك بفرض معدل فائدة على أساس المدة التي استخدم فيها القرض أما تحديده فسيتم عى ضوء مستوى أسعار الفائدة السائدة في السوق .

ب-قروض التجهيزات :

عندما تقوم المؤسسة بشراء الآلات أو تجهيزات فإنها تستطيع الحصول عى تمويل متوسط الأجل بضمانة هذه الموجودات وتوجد عدة مصادر لمثل هذا النوع من التمويل تشتمل المصاريف التجارية والإسلامية والوكلاء الذين يبيعون هذه التجهيزات وشركات التأمين، والتجهيزات التي يتم تمويلها (الشاحنات السيارات والسفن....الخ)

2-1-3- القروض طويلة الأجل:

لقد تم تناول كل من التمويل قصير الأجل والتمويل متوسط الأجل باعتبارهما عنصرين من عناصر الهيكل المالي للمنشأة، واللذان يرتبطان إلى حد كبير بنشاطها الاستغلالي إلى أنه غالبا ما يحدث وأن تكون المنشأة في حاجة إلى أموال من أجل التوسع في نشاطها، ومن أجل إقامة استثمارات جديدة، هذه الاستخدامات عادة ما تحتاج إلى أموال كبيرة ولمدة طويلة نسبيا، وعليه فهي تعتمد أولا على مواردها المالية التي عادة ما تكون غير كافية لتلبية المتطلبات الاستثمارية الجديدة مما يدفعها إلى اللجوء إلى المصادر الخارجية أو ما يعرف بالتمويل طويل الأجل .وأهم أنواع التمويل طويل الأجل هي الأسهم العادية والممتازة والقروض طويلة الأجل .[1]

المطلب الثالث : تصنيفات القروض الاستثمارية البنكية :

توجد أنواع مختلفة من القروض البنكية المتاحة للعملاء منها العمليات الكلاسيكية و العمليات الحديثة و سنتعرف عليها في هذا المطلب .

[1] محمد فاروق النبهان القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها الطبعة الأولى دار البحوث العلمية الكويت 1989 صفحة 83 .

قروض الاستثمار هي قروض تمنح لبنوك وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة، وأيضا تمنح للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.[1]

و القروض البنكية الاستثمارية هي قروض توجه لتمويل المشاريع عقب تأسيس المؤسسة أو بقصد إعادة تجديد وتوسيع الأصول الثابتة من وسائل إنتاج ومعدات أو عقارات مثل الأراضي والمباني الصناعية والتجارية والإدارية، وتتميز هذه القروض بطول مدتها ومبالغها الضخمة وأسعار فائدتها المرتفعة، أما عمليتي السحب والسداد عادة ما تكون على شكل دفعات (أقساط) .

فالقروض البنكية الاستثمارية هي قروض تمنحها البنوك لتمويل استثمارات المؤسسات باختلاف أحجامها، الصغيرة والمتوسطة والكبير، لمدة متوسطة أو طويلة الأجل.

و تعني عملية تمويل الاستثمارات أن البنك مقبل على تجميد أمواله لمدة ليست قصيرة يمكن أن تمتد من سنتين فما فوق حسب طبيعة الاستثمار، فإذا تعلق الأمر بتمويل الحصول على الآلات والمعدات فالأمر يتعلق بتمويل متوسط الأجل، أما إذا تعلق بتمويل العقارات تكون بصدد تمويل طويل الأجل .ونظرا للصعوبات التي تجدها المؤسسات في تمويل عمليات لهذا الحجم وهذه المدة فقد تم تحديث طرق التمويل بما يخفف من الصعوبات .

1-عمليات القرض الكلاسيكية لتمويل الاستثمارات :[2]

يتم التمييز في هذا الصدد بين نوعين من الطرق الكلاسيكية في التمويل الخارجي للاستثمارات: القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل . ويرتبط كل نوع من هذه القروض بطبيعة الاستثمار ذاته .

1-1-القروض المتوسطة الأجل :

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي يتجاوز عمر استعمالها سبع سنوات مثل الآلات، المعدات، وسائل النقل وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة. ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال، ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد والتي يمكن أن تحدث تبعا للتغييرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

و يمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل، القروض القابلة للتعبئة لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى معهد الإصدار، والقروض غير القابلة للتعبئة .

[1] مركان محمد البشير وبوخاري عبد الحميد وآخرون مقال بعنوان القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلة اقتصاديات المال والأعمال العدد السادس جوان 2018 الجزائر صفحة 428.

[2] الطاهر لطرش تقنيات البنوك الطبعة السادسة ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر ص74 .

1-1-1- القروض القابلة للتعبئة:

تعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على سيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه، ويسمح له ذلك بالتقليل من خطر تجميد الأموال ويجنبه إلى حد ما الوقوع في أزمة نقص السيولة .

1-1- 2-القروض غير قابلة للتعبئة:

يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة أخرى أو لدى البنك المركزي. وبالتالي، فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض وهناء تظهر كل المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر، وليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

إن ظهور مخاطر أزمة السيولة قائمة بشكل شديد. ولذلك على البنك في هذه الحالة من القروض أن يحسن دراسة القروض وأن يحسن برمجتها زمنيا.

1-2-القروض طويلة الأجل :

تلجأ المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد .

و القروض طويلة الأجل الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبعة سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية عشرين سنة . وتوجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية، ....)

و نظرا لطبيعة هذه القروض (المبلغ الضخم والمدة الطويلة)، تقوم بها مؤسسات متخصصة لاعتمادها في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على جمعها .

2-عمليات القروض الحديثة : (الائتمان ا لإيجاري) [1]

يعتبر الائتمان الإيجاري فكرة حديثة في طرق التمويل، فقد أدخلت تبديلا جوهريا في طبيعة العلاقة التمويلية بين المؤسسة المقرضة والمؤسسة المقترضة، ورغم حداثتها فإنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها نظرا للمزايا العديدة التي تقدمها لهم.

2-1- تعريف الائتمان الإيجاري[2] :

"الائتمان لإيجاري أو التأجير التمويلي هو قيام البنك بتمويل شراء مجموعة معنية من الأصول الثابتة أو المنقولة والقيام بتأجيرها للغير لفترة معينة ووفقا لشروط محددة" .

[1] طلاب أسماء و آخرون معايير وإجراءات منح قروض الاستثمار وقروض الاستغلال مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012 صفحة 20 .
[2] حياة بن حراث، مرجع سبق ذكره، 2013 ،صفحة 66 .

"الائتمان الإيجار عبارة عن عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار " .

2-2- أنواع الائتمان لإيجاري :

هناك العديد من أنواع الائتمان لإيجاري، حسب الزاوية التي يتم النظر منها لكننا سنتعرض إلى نوعين : الائتمان لإيجاري حسب طبيعة العقد والائتمان لإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل .[1]

2-2-1-الائتمان لإيجاري حسب طبيعة العقد :

يقسم إلى نوعين هما :الائتمان لإيجاري العملي والائتمان الإجباري المالي .

أ-الائتمان لإيجاري العملي :

حسب المادة الثانية من الأمر رقم 06/96 المتعلق بالائتمان لإيجاري يعتبر ائتمانا إيجاريا عمليا إذا لم يتم تحويل كل الحقوق والالتزامات والمساوئ والمخاطر المترتبة بملكية الأصل المعني، أو تقريبا كلها إلى المستأجر وهذا يسمح بالقول أن جزء من كل ذلك يبقى على عاتق المؤجر، ومعنى ذلك أن فترة العقد غير كافية لكي يسترجع المؤجر كل نفقاته، وبالتالي يجب انتظار فترة أخرى لاستعادة ما تبقى من النفقات سواء بتجديد العقد أو بيع الأصل.

ب- الائتمان لإيجاري المالي :حسب المادة الثانية من نفس الأمر يعتبر ائتمانا إيجاريا ماليا إذا تم تحويل كل الحقوق أو الالتزامات والمنافع والمساوئ والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل المعني إلى المستأجر، ويعني ذلك أن مدة عقد الائتمان لإيجاري كافية لكي تسمح للمؤجر باستعادة كل نفقات رأس المال مضافا إليه مكافأة هذه الأموال المستثمرة .

ج-الائتمان لإيجاري الصناعي : وبمقتضاه يقيم البنك مشروعا صناعيا كاملا مستقلا بذاته، برأس مال مستقل بهدف تأجيره، مع التأكد من أن العميل يمثل مركزا طليقا في مجال مهنته، وأن الاستثمار هو في مشروعات تتميز بالاستقرار الفني ولا يهددها التضرر الفني السريع.

د-الائتمان لإيجاري الدولي : تستخدم هذه الاعتمادات في الاشتراك في مجموعات دولية لتمويل العمليات العالمية الكبيرة مثل تحويل أنابيب النفط والغاز وبناء السفن وإنشاء شركات تابعة .

2-2-2-الائتمان لإيجاري حسب طبيعة موضوع التمويل :

يقسم إلى نوعين هما : الائتمان لإيجاري للأصول المنقولة، والائتمان لإيجاري للأصول غير المنقولة .

[1] الطاهر لطرش مرجع سبق ذكره ص 78 .

أ -الائتمان لإيجاري للأصول المنقولة :

يستعمل هذا النوع من الائتمان من طرف المؤسسة المالية لتمويل الحصول على أصول منقولة مثل :تجهيزات وأدوات الاستعمال الضرورية لنشاط المؤسسة المستعملة وفي اية فترة العقد يمكن لها تجديده أو شراء الأصل أو التخلي عنه نهائيا .

ب -الائتمان لإيجاري للأصول غير المنقولة :يهدف هذا النوع من الائتمان لإيجاري إلى تمويل أصول غير منقولة تتشكل غالبا من بنايات شيدت أو في طريق التشييد حصلت عليها المؤسسة المؤجرة من جهة ثالثة أو قامت ببنائها وتسلمها على سبيل الإيجار إلى المؤسسة المستأجرة لاستعمالها في نشاطاته المهنية مقابل ثمن الإيجار، وفي نهاية فترة العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة إمكانية الحصول على الأصل.

3-مخاطر الإقراض :

المخاطر هي الأحداث المتوقعة أو غير المتوقعة التي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك أو رأسماله.

3-1-الخطر الشخصي :[1]

يخضع الخطر الشخصي لتلك العناصر المتعلقة بالمؤسسة نفسها، أي يرتبط هذا النوع من الخطر بالوضعية المالية للمؤسسة وكفاءة المسيرين فيها، ويكون هذا الخطر كبيرا في حالة منح البنك قروض لمؤسسة تتميز بنقص الموارد المالية أو نقص رأس المال العامل اللازم لممارسة نشاطيا بصفة جيدة، أو تتميز بتقادم تجهيزات الإنتاج، مما سيؤثر سلبا على نتائجها، أو أنها تتميز بارتفاع سعر تكلفة منتجاتها أو عدم جودتها، كما يتعمق ظهور هذا الخطر بكفاءة المسيرين حيث أن عدم فعالية وكفاءة التسيير تعني وجود مشاكل .

3-2-الخطر القطاعي :

بتعلق الخطر القطاعي أو بما يسمى بالخطر المهني بذلك القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، ويتمثل هذا الخطر في تلك التغيرات المفاجئة على مستوى الشروط الطبيعية لسيرورة النشاط العادي للمؤسسة، نتيجة أسباب معينة (نقص المواد الأولية، انخفاض مستويات الأسعار، تغير في سلوك المستهلك..)، فمثل هذه المتغيرات يمكن أن تؤثر سلبا على الأداء العام للمؤسسة وعلى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنك في آجال استحقاقها.

[1]أمال علالي دور القروض البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي نوقشت تاريخ 2013/05/30 صفحة 87 .

3-3-الخطر العام :

يرتبط ظهور الخطر العام بتلك الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية، حيث تؤثر هذه الأوضاع على الوضعية المالية للمؤسسة وهو ما يرهن قدرتها على تسديد قروضها في آجال استحقاقها .

وهناك من يصنف المخاطر الإقراض إلى أنواع أخرى يمكن أن تؤثر على عملية استرجاع البنك لأمواله، وهي كالتالي :[1]

أ-خطر القرض:

يسمى أيضا خطر الإمضاء، خطر المتعاقد معه أو خطر العميل، وهو أول وأهم خطر يواجه المصرفي لكونه يرتبط بعملية الإقراض، فهو خطر طبيعي ومتوقع لأن تسليف النقود التي هي أصلا ملك للغير (المودعين) فيه احتمال تنفيذ العقد من عدمه مما يعرض مصلحة البنك وحتى المودعين للخطر .[2]

وإن أول ما يواجه المصرفي هو التزام المتعاقد معه بتنفيذ العقد، إما لعدم القدرة على الوفاء أو للإعسار (بصفة غير عمدية).

أو بسبب الامتناع عن التنفيذ (بصفة عمدية)، بحيث قد لا يدفع أصل الدين أو فوائده كلها أو جزء منها .

ويزيد خطر القرض في حالة تركيز البنك في التعامل مع مستفيد واحد أو مجموعة مستفيدين أو في مجال اقتصادي معين دون غيره، أو في إقليم جغرافي معين .

ب-خطر السيولة :

مخاطر السيولة هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه للخارج بسبب تغير مفاجئ في سلوك المودعين، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاطا غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة في السوق النقدية بأسعار مرتفعة .

ج-خطر تغير سعر الفائدة :

هو الخطر الذي يتحمله البنك من جراء منحه قروضا بمعدلات فائدة ثابتة، ونظرا لتطورات اللاحقة بهذه المعدلات ينعكس الأمر علي وضعية البنك ويشكل هذا النوع من المخاطر خطورة كبيرة بالنسبة للبنك كون أن معظم التحويلات الممنوحة طويلة أو متوسطة المدى فالفارق بين المعدلات الفائدة من سنة إلى أخرى يؤثر على مردودية البنك حيث يمكن أن يرتفع معدل الإقراض وبالتالي تحدث خسارة، ولابد من البنك أن يحصل على موارد بأقل التكاليف الممكنة سواء في إطار علاقته مع البنوك الأخرى أو بنك الجزائر .

[1] حياة بن حراث، مرجع سبق ذكره، 2013 ،صفحة 64 .

[2] آمال علالي مرجع سابق ذكره صفحة 88 .

د-خطر سعر الصرف :

هذا الخطر ناجم عن الخسارة الممكن أن تحدث خلال التغيرات المختلفة لسعر الصرف لعملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعة للبنك لذا يجب التمييز بين :

1-الوضعية الكلية لسعر الصرف :

ويعبر عنها بالفرق بين الحقوق بالعملات الأجنبية والديون كذلك بالعملات الأجنبية وهو ما يسمى بالرصيد الصافي .

2[1]-وضعية سعر الصرف :

وهي تحديد الديون والحقوق بالعملات الأجنبية، فعندما تكون الحقوق بالعملة الأجنبية أقل من الديون بنفس تلك العملة، في هذه الحالة يكون البنك في وضعية قصيرة يؤدي إلى :

-**وضعية سيئة:** إذا ارتفع سعر صرف العملة .

-**وضعية حسنة:** إذا انخفض سعر صرف العملة .

على العكس إذا كانت الحقوق أكبر من الديون بالعملة ذاتيا في هذه الحالة البنك في وضعية طويلة يؤدي هذا إلى :

-**وضعية حسنة:** إذا ارتفع سعر العملة .

-**وضعية سيئة:** إذا انخفض سعر العملة

هـ-خطر السوق :

هي المخاطرة التي تنتج عن التغير العكسي أو عدم الاستقرار لعوامل السوق المتمثلة في سعر الفائدة وسعر الصرف .

[1] آمال علالي مرجع سابق ذكره ص 90

المبحث الثاني :إجراءات منح القروض لدعم المقاولاتية:

تقوم البنوك التجارية بتحديد سياستها في تقديم القروض للأفراد و المؤسسات و يجب أن يلبي و يتوافق العميل مع سياستها الاقراضية .

المطلب الأول :سياسة الإقراض:

سياسة الإقراض هي تلك القواعد والإجراءات والتدابير المرتبطة بحجم ومواصفات القروض وكذا الشروط وضوابط منحها ومتابعتها وتحصيلها، حيث يجب أن تكون هذه السياسة مرنة .

كذلك هي الإلمام بحاجيات المجتمع وأسواق الائتمان التي يخدمها البنك أو يتوقع أن يخدمها، ولإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال بحيث يخدم التقدم الاقتصادي وفقا للسياسة المرسومة .[1]

1-سياسة البنوك في الإقراض :

هناك مدرستان تحددان اتجاهات وسياسات البنوك في استثمار أمواله في الإقراض هما المدرسة الإنجليزية والمدرسة الألمانية .[2]

و تفضل المدرسة الإنجليزية أو نظرية القرض التجاري، أن تستثمر البنوك التجارية أموالها في القروض قصيرة الأجل والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر، بهدف تلاؤم الأصول مع الالتزامات التي تكون نسبة كبيرة منها من الودائع تحت الطلب، وتستند هذه المدرسة على أن مصادر أموال البنك تكون عادة من مصادر قصيرة الأجل، وأن استثمارها في قروض طويلة الأجل قد يعرض سيولة البنك للمخاطر .

أما المدرسة الألمانية فترى أن يكون الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل والقروض الطويلة والمتوسطة الأجل بسبب تحقيق الأرباح بمعدلات عالية، وتستند هذه المدرسة على ارتفاع أرصدة الأموال والودائع في البنك بمبالغ تفيض عن حاجة والتزامات البنك، إضافة إلى تنوع مصادر تمويل البنك والمرونة في التعامل وقت الحاجة مع البنوك الأخرى، والتطور التكنولوجي الذي أدى إلى إمكانية التحليل الدقيق للمستقبل والتنبؤ به والتهيؤ للالتزامات .

و فيما يلي أهم خطوات تحديد سياسة الإقراض في البنوك :

1-تحديد الحجم الإجمالي للقروض :أي إجمالي التخصيصات من أموال البنك لمنح القروض إلى كافة عملاء البنك، وكذلك إجمالي القروض التي يمكن أن يمنحها للعميل الواحد، آخذين بالاعتبار سياسة التركز المصرفي وعادة ما تتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات وكذا القواعد التي يضعها البنك المركزي .

2-تحديد موقع نشاط البنك :يحدد البنك المناطق التي يغطيها وحجم المنطقة التي يغطيها نشاط الإقراض في البنك وفقا لمجموعة من العوامل، في مقدمتها حجم الموارد المتاحة والمنافسة التي يلقاها البنك في المناطق

[1] إسلام عبد القادر عثمان مرجع سابق صفحة 24 .

[2] دريد كامل آل شيب مرجع سابق ذكره صفحة 192.

المختلفة، فضلا عن طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض، ويضاف إلى ذلك مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض والرقابة عليها .

3-تحديد أنواع القروض :إن أهمية تحديد أنواع القروض الممنوحة والقطاعات التي تشملها عملية الإقراض تعود إلى الارتباط بين نوع القرض وطبيعة كل من نشاط المقترض ونشاط البنك والبيئة المالية التي تحيط بالبنك، آخذين بالاعتبار قيود القوانين والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية، ومن ناحية أخرى فان طبيعة مصادر أموال البنك وخاصة الودائع يمكن أن تتحكم في أنواع القروض التي يمكن منحها، ويتم الفصل المبدئي بين القروض المقبولة والتي تتماشى مع سياسة البنك وتلك غير المقبولة .

4-تحديد صلاحيات منح القروض : سابقا وقبل التطورات الالكترونية وشبكات الانترنت، كانت البنوك نوزع صلاحيات منح القروض على المسؤولين عن الإقراض في فروعها المختلفة، وتمنحهم صلاحية الموافقة عليها بعد تحديد سقوف لكل نوع من أنواع القروض الممنوحة، وفي الفترة الأخيرة تم تشكيل لجنة دائمة في مركز الفرع الرئيسي تأخذ على عاتقها دراسة الطلبات والموافقة على منح القروض أولا بأول وبفترة لا تتعدى 48 ساعة، ولابد من تحديد مجال الاختصاص ومستوى اتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات من قبل مجلس الإدارة في كل سنة .

5-تحديد سعر الفائدة :تتأثر أسعار الفائدة بعوامل كثيرة منها : أسعار الفائدة السائدة في السوق، ودرجة المنافسة بين البنوك، حجم الطلب على القروض . وعادة يكتفي بتحديد أساس لسعر الفائدة، أي يضع مدى معين لسعر الفائدة على القروض استرشادا بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي، بالإضافة إلى سعر الفائدة على الودائع، كما يختلف سعر الفائدة طبقا لنوع القرض، أو نوعية العميل المقترض . ولابد من وجود خطوط أو معايير إرشادية حتى لا يحدث اختلاف عند تحديد سعر الفائدة .

6-تحديد استحقاق القرض :يحدد البنك الآجال المختلفة عند منحه القروض، والتي قد تتراوح من ليلة واحدة إلى عدة سنوات، مع مراعاة انه كلما زاد اجل استحقاق القرض كلما زادت المخاطر المحيطة بسداده . ووضع إطار استحقاق القروض يعني تحديد ما هو المقصود بالأجل القصير والمتوسط والطويل، وهنا تختلف الآجال من بنك لآخر .

7-تحديد الضمانات :من ضمن سياسات البنوك في الإقراض يتم تحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على طبيعة البيئة المحيطة، وعادة ما تختلف الضمانات من وقت لأخر وفقا لمدى قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الأمان بالنسبة للأصول المقدمة للضمان، فبالنسبة للقروض الاستهلاكية مثلا فان البنك يحدد صفات طالب القرض في أن يكون شاغلا لوظيفة لعدد معين من السنوات، ولديه دخل ثابت، كما يكون منتظما في سداد القروض السابقة، وبالنسبة للبضائع يحدد البنك صفات البضائع المرهونة وأماكن وجودها وهامش الضمان المطلوب . [1]

[1] دريد كامل آل شيب مرجع سابق ذكره صفحة 194 .

8-تحديد أنواع القروض غير المسموح بتمويلها :قد تتضمن سياسات الإقراض لدى بعض البنوك القطاعات أو الصناعات غير المسموح بتمويلها، والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من المخاطر التي تصاحب تمويل هذه المجالات، أو قد تكون مبررات هذا المنع راجعة إلى أسباب دينية أو أخلاقية .

9-الرقابة على القرض :تشمل سياسة الإقراض تصميم نظام كامل للرقابة على القروض، وذلك من خلال إتباع وسائل الرقابة بأنواعها المختلفة بهدف اكتشاف مشاكل تحصيل القروض من العملاء، خاصة وأن مشكلة القروض المتعثرة تواجه كل بنك من البنوك، ومما لاشك فيه أن وجود سياسة محددة ونظام محكم لمراقبة القروض يخفف إلى درجة كبيرة من نسبة القروض المعدومة، كما انه يمكن اكتشاف القروض المتعثرة في وقت مبكر مما يسمح بمعالجة الوضع قبل استفحاله .

إضافة إلى المكونات السابقة لسياسة الإقراض في البنوك هناك عناصر أخرى تشملها، أهمها :

-التسهيلات الائتمانية :وهي الحد الأقصىللأموال التي يبدي البنك استعداده لمنحها للعميل خلال فترة زمنية معينة . ويوجد عدة تصنيفات من التسهيلات الائتمانية , منها :

أ-حسب الفترة الزمنية : [1]

- تسهيلات بنكية طويلة الأجل .
- تسهيلات بنكية طويلة الأجل .
- تسهيلات بنكية قصيرة الأجل .

ب-التسهيلات الائتمانية حسب نوع الضمانات :

- التسهيلات الشخصية .
- التسهيلات العينية .

ج-التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات :

- تسهيلات القطاع الزراعي .
- تسهيلات القطاع الصناعي .
- تسهيلات القطاع العقاري .
- تسهيلات التجزئة .

د-الارتباطات :هي اتفاق مكتوب بين العميل والبنك يوضح فيه الشروط والقيود ومسؤولية كل من الطرفين اتجاه الآخر .

[1] محمد سعيد أنور سلطان 'إدارة البنوك' قسم إدارة الأعمال كلية التجارة جامعية الاسكندرية دار الجامعة الجديدة سنة 2005 ص430.

هـ-الاعتمادات الدائرة :تعبر عن اتفاق بين البنك والعميل يشمل الحد الأقصى الذي يمنح في فترة محددة والشروط الإيجابية والسلبية التي يلتزم بها العميل .

- تصفية القروض
- الحد الأدنى لرصيد المقترض .

2- العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض :

2-1-الظروف والأوضاع الاقتصادية : إن الطلب على مختلف أنواع القروض المصرفية يتأثر بدورة النشاط الاقتصادي في مجتمع ما وهذه الأخيرة غالبا ما تنطلق مباشرة بعد دورة نشاط البنك، إذ تبدأ إجراءات إعداد القروض قبل استلام طلبات القرض .[1]

2-2-موقع البنك :يلعب موقع البنك دورا بارزا في تحديد نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة .

2-3-تحليل التكلفة والمخاطر لعملية الائتمان :يمثل حجم الإقراض الممنوح من البنوك دلالة لقدرتها على توفير الموارد اللازمة، حيث يجب على البنك أن يقوم بضمان مستوى معين من الموارد تكون فيه تكلفة آخر مبلغ مودع تتوازى مع الدخل الحدي من آخر مبلغ مقرض أو مستثمر، كما يؤدي كبر حجم البنك إلى زيادة مرونته في توظيف الموارد بشكل أفضل، بالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بتحديد معدل المخاطر لكل نوع من أنواع القروض، واعتماد نسبة فائدة مقارنة بالمخاطرة المنتظرة وذلك بغرض وضع الإطار الأساسي المتعلق بمنح القروض .

المطلب الثاني:شروط ومعايير التمويل البنكي لمشاريع المقاولاتية:

1-المبادئ الضرورية للبنوك في منح القروض:

أشارت بعض الدراسات المتخصصة إلى أن هناك مجموعة من المبادئ الضرورية التي لابد من إتباعها من طرف البنوك عند الإقبال على الاهتمام بتمويل قطاع المقاولاتية وهي كالتالي:[2]

- الاستخدام الجيد والدقيق لأدوات التحليل المالي .
- المعرفة الجيدة لمسيرين ومحيطهم .
- طلب الضمانات الكافية من أجل دعم المخاطر .
- المتابعة شبه اليومية لتطور المؤسسة .
- تنظيم وتبسيط تدفق المعلومات بين المؤسسة والبنك .
- دراسة المخاطر في الواقع من طرف مصلحة القروض .

[1] محمد سعيد أنور سلطان مرجع سابق ذكره ص 390 .

[2] أمال علالي مرجع سبق ذكره ص63 .

- المساعدة الفعالة للمصالح الإدارية على مستوى البنوك في متابعة المخاطر .

2- شروط التمويل البنكي للمؤسسات الناشئةوالمصغرة :

قبل القيام بعملية التمويل يقوم البنك بدراسة جدوى المشروع وقدرة العميل على التسديد في الوقت المحدد لدى البنك فهو يقوم بوضع شروط نلخصها فيما يلي :[1]

2-1- الشروط المتعلقة بالعميل:

ليتمكن البنك من معرفة مدى قدرة عميله على تسديد القروض الممنوحة له فإنه يقوم بدراسة عدة جوانب منها:

2-1-1-السمعة والمقدرة: ونعني بذلك إذا ما كان العميل وفيا لمواعيد استحقاق القروض التي يستلمها ويمكن للبنك التأكد من ذلك من خلال مراقبة مدى انتظام العميل في سداد القروض التي سبق له وأن اقترضها سواء من البنك نفسه أو من بنوك أخرى قام بالاقتراض منها سلفاً، كما يمكن للبنك أن يعتمد على مدى ربحية نشاطات العميل لسنوات سابقة إضافة إلى قدرة العميل على تحويل حجم من أصوله إلى سيولة نقدية دون خسائر كبيرة باعتماده على قوائم مالية كالدخل والميزانية العمومية.

2-1-2-الملائمة المالية: وهي تعني مدى قدرة المقترض على مواجهة التزاماته الحالية في أيلحظة، ويمكن للبنك التأكّد من هذا من خلال دراسة الوضع المالي العام للشركة لسنوات سابقة باستعمال أدوات التحليل المالي خاصة النسب المالية مثل: نسبة الاستقلالية المالية .

2-1-3-الضمانات: من أجل زيادة الاحتياطات من أخطار العسر المالي قد يلجأ البنك فضلا عن الدراسات السابقة إلى طلب ضمانات من العميل خاصة عندما يتعلق الأمر بقرض كبير الحجم، فالأمر هنا لا يقتصر فقط على القيام بدراسة وتحليل وثائق المؤسسة ومركزها المالي، وإنما يشمل طلب أشياء ملموسة ذات قيمة كالضمان قبل منح القرض، الكفالة، الضمان الاحتياطي، الرهن الحيازي، وتتصف بـ:

- سهولة التسويق والتقدير
- استقرار القيمة
- عدم القابلية للتلف .

2-1-4-القدرة الإدارية والفنية للمقترض:

وهي تعطي اطمئنانا على حسن إدارة المشروع الممول ونجاحه الأمر الذي ينعكس إيجاباً على قدرة المقترض على التسديد، ويمكن الحصول على المعلومات الخاصة بطلب القرض من عدة مصادر مختلفة حيث يعمل البنك

[1] بن بخمة إدريس دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة نوقشت 2016/05/23 صفحة 17.

جاهدا على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول المتعاملين معه وفي هذا الشأن يراعي البنك عنصرين أساسيين هما :

- الوقت المستغرق في البحث والحصول على المعلومات .
- تكلفة الحصول على المعلومات.

وهناك الكثير من المصادر التي يمكن للبنك الحصول من خلالها على المعلومات الخاصة بعميله، حيث يلجأ إلى أقلها تكلفة وأكثرها منفعة ومن أهمها :

***البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:**

حيث يتم الاتصال بالبنوك التي يتوقع منها أن تزود البنك المعني بالمعلومات الخاصة بالعميل والتي يطلبها عن المقترض في أوقات مناسبة إن أمكن ذلك .

***رجال الأعمال والتجار عامة:**

حيث عادة ما يكون لدى هؤلاء المتعاملين معلومات هامة تخصالمجال التجاري والمالي عن المتعاملين الآخرين، وذلك ناتج عن كثرة المعلومات فيما بينهم حيث يصبحون مطلعين على أحوال معاملاتهم اليومية وجديتها.

***القو ائم المالية والمحاسبية:**

تعتبر أفضل وسيلة استعلامية عن طالب القرض ولهذا فالبنك لا يدخر جهداً في تحليلها بكلّ دقّة بحثًا عن مواطن الضعف والقوة وهذا قصد الوقوف على الوضعية الحقيقية لطالب القرض حتى يتمكّن من اتخاذ القرار المناسب بشأن القرض .

***إجراء مقابلة مع طالب القرض:**

من خلال هذه المقابلة يمكن تقيم شخصية المقترض من حيث قيمة أخلاقه، مستوى كفاءته وأمانته، كما تمكّن من معرفة أسباب طلب القرض وهل يتوافق طلبه مع سياسة الإقراض الخاصة بالبنك كما تسمح هذه المقابلة بالحصول على معلومات خاصة بتاريخ المؤسسة مثل نوعها، طبيعة نشاطها، منافسيها وخططها المستقبلية .فضلا عن هذه الشروط يضيف بعض الاقتصاديين شروطاً تتعلق بالقرض.

وتتمثل الشروط المتعلقة بالقرضفي :

أ-مبلغ القرض:

يقع ضمن اهتمام البنك التجاري والتأكد من كفاية مبلغ القرض الذي يطلبه العميل البنك يفضل أن يكون مبلغ القرض المطلوب من طرف العميل كافيا لمواجهة احتياجاته حتى لا يتفاجأ بمزيد من الطلبات .

ب-مدة القرض: [1]

إنه وبحكم تركيبة موارد البنوك التجارية فإنها تقوم عموما بمنح قروض قصيرة الأجل وهذا لا يعني أن لا تقوم بمنح قروض متوسطة وطويلة الأجل.

ج-مصادر الوفاء: ونقصدبها مصادر وفاء العميل حيث يقوم البنك بالتأكد من وجود هذه المصادر لدى العميل.

3-معايير منح القروض والائتمان :

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني الإحاطة بالمخاطر التي يستعرض لها عند منح الائتمان وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر .

3-1-معيار Five C's[2]:

أصبح من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الائتمان وعند تقييم الائتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به من خلالتحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظامFive C's أوC's of credit

3-1-1-الشخصية character:

وهي العنصر الأول والأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، والشخصية التي تتمتع بها من قدم له القرض أو الائتمان، عدة تحديدات، رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيمة التي تؤثر على مدى التزامه بتعهداته أمام البنك، فالأمانة والثقة والمثل والمصداقية وبعض الخصائص الشخصية الأخرى، تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية، وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه . لذلك تسمى المخاطرة الخاصة بهذا العنصر لدى البعض بالمخاطرة المعنوية أو الأدبية .

وعادة لا يتم التفرقة بين شخصية المقترض فيما إذا كان شخصا حقيقيا أو معنويا، وخاصة بالنسبة إلى المنشآت الصغيرة، حيث تعتمد صفاتها على مواصفات إدارتها . أما بالنسبة للمنشآت الكبيرة فإن مواصفاتها تتعدى إدارتها إلى العمليات التي بها والسياسات التي تعتمدها والسجلات التي تحتفظ بها لأدائها .

3-1-2-القدرة capacity:

أحد أهم العناصر التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، ويضمن ذلك الأهمية النسبية التي تتمتع بها عنصر الشخصية، ورغم أن القدرة تحدد مقدار المقترض في إعادة ما اقترضه من البنك

وجدت البنوك لتلبية احتياجات العملاء من الخدمات المصرفية المتعددة، وأحد أهم تلك الخدمات وأخطرها هي الائتمان المصرفي بأشكاله المتعددة، ويعطي القانون للعميل المحتمل الحق في الحصول على

[1] بن بخمة إدريس مرجع سابق ذكره ص18

[2] د/سامر جلدة البنوك التجارية والتسويق المصرفي الطبعة الأولى الأردن 2009 صفحة 142 .

الائتمان، إلا أنه يعطي لإدارة الائتمان في البنك التجاري حقا آخر بمنح الائتمان أو رفض طلب العميل . و معيار القدرة على الاستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية "القدرة " كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء وفق اتجاهين .

الاتجاه الأول :

هذا الاتجاه ينصرف إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة طالب الائتمان على خلق عائد متوق كافي لضمان مخاطرته وتسديد ما عيه من التزامات مستحقة اتجاه البنوك، وبشكل عام فان قدرة المقترض على تسديد القرض إنما تعتمد على حجم التدفق النقدي للمقترض .

الاتجاه الثاني :

ينظر إلى القدرة على الاستدانة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها من بنك العميل . . كما يحدد كما يحدد البعض القدرة بمقدار الموارد الأساسية لسداد الائتمان .

3-1-3-رأس المال : CAPITAL:

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني ولهذا فان إدارة الائتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطرة التي تتعرض لها، ويقصد برأس مال العميل مقدار ما يملكه من ثروة أو ما يملكه من أصول منقولة من أسهم وسندات وأملاك أخرى غير منقولة، وهذا يعني أن رأس مال العميل يشمل جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته، ويلاحظ هنا أن التركيز على الملكية، لذلك فان المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب هذا العنصر تسمى بمخاطر الملكية إن الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني تشير إلى أن قدرة العميل في سداد التزاماته حق البنوك تعتمد في الجزء الكبير منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيرا كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية وهو أيضا الضمان الإضافي لإدارة الائتمان عندما يفشل في تسديد ما عليه من التزامات .

وعن أهمية رأس المال كأحد عناصر أو معايير منح الائتمان يشير بعض الباحثين إلى أن نوعية وقيمة رأس المال الذي يمتلكه العميل تؤثر في قدرته على سداد الائتمان، لذلك فان رأس المال يعتبر عنصر أساسيا من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية، باعتباره يمثل قوة العميل المالية وأيضا يعتبر الضمان الإضافي في حالة فشل العميل في التسديد .

3-1-4-الضمان Collateral[1]

يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية لمخاطر معينة تتعرض لها إدارة الائتمان في البنك التجاري عندما تتخذ القرار بمنح الائتمان، ولذلك كلما زاد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك .يقصد بالضمان مقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها لعميل لتوثيق الائتمان المصرفي، فالضمانات تعتبر خط الدفاع الثاني في حالة عجز العميل عن السداد حتى يستطيع البنك تحصيل حقوقه. إن الضمان الأفضل للبنك هو الضمان الذي يمكن تحويله إلى نقد بسهولة وبدون خسارة، ولذلك يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يلي:

-عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان .

-تكون درجة الرهن من الدرجة الأولى لصالح البنك بحيث يمكن استخدام هذه الضمانات بسداد قيمة الائتمان

-عند عجز العميل عن السداد ولذلك تضمن إدارة الائتمان الأسبقية الأولى لتحصيل قروضها .

-تكون ملكية العميل للضمانات ملكية كاملة وليست محل نزاع.

-كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع .

3-1-5-المناخ العام CONDITIONS :

تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام كمعيار في منح الائتمان على أنه يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، إلا أن بعض التحليلات تتوسع في ذلك فتنظر إلى المناخ العام على أنه يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية الظروف البيئية المحيطة بالعميل رغم أن محيط البيئة أوسع وأدق في التعبير عن المناخ العام، فهي تشمل التغيرات التي يتعرض لها العميل في شكل المنافسة والطلب على السلع وظروف البيع والتوزيع، ووفق هذا التحديد من المؤكد أن لهذا المعيار أثر في صياغة القرار الائتماني .

إن الدراسة المتعمقة للمعايير الخمسة السابقة التي تشكل منهج إدارة الائتمان في قرارها الائتماني .

وما حصل من تطور في الأدوات المصرفية FIVE C'S إن إدارة الائتمان ومن خلال قدراتها في تحليل معايير المختلفة ودور الحكومات في كبح التقلبات الاقتصادية وتجنب الأزمات المالية، قد مكنت إدارة الائتمان من تجنب الكثير من المخاطر، كما تخلصت من الأخرى من خلال تجنبها لبعض أنواع الائتمان أو تمويل بعض الأعمال غير الملائمة أو من خلال التأمين ضد أنواع منها .

أضف إلى ذلك لجوء إدارة الائتمان بشكل خاص وإدارة البنك بشكل عام إلى أسلوب الإدارة الحذرة والتي تركز على جوانب الأمان في السياسة المصرفية من خلال تنظيمها للعلاقة بين السيولة والربحية والأمان أي القدرة على إيفاء الالتزامات قد مكنها من تجنب الكثير من المخاطر .

[1] براجي خير الدين , دروس جامعية بعنوان المخاطر البنكية, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2019 الصفحة 9 .

2-3-ترتيب الائتمان حسب مخاطرته وفق معايير:[1]

لا تقف إدارة الائتمان في تحليلها الائتماني عند حد تقييم معايير(5 C'S)، وإنما يستفاد من ترتيب الائتمان لكل عميل وفق درجة مخاطرته .

و يقصد بترتيب الائتمان تقسيمه إلى مستويات بحسب درجة المخاطرة التي يتعرض لها من تحليل المعايير بعد أن يمنح درجة محددة، وقد تباينت وجهات النظر حول أفضل السبل في ترتيب الائتمان، فمنها ما يأخذ شكل درجات، ومنها ما يأخذ شكل نقا أو أوزان .

ويعرف النظام الأول بنظام التميز ويظهر هذا النظام قدرة إدارة الائتمان في البنك من تحديد قابلية المقترض و قدرته في إعادة الائتمان بتاريخ الاستحقاق .

أما النظام الثاني فانه يعرف بالنظام التجريبي، ومن خلاله تعطى نقطة أو وزن لكل خاصية متوفرة عن طالب الائتمان ومقارنة هذه النقاط مع معايير قياسية موجودة لدى البنك .آلا أن أهم هذه الأشكال هو أسلوب الدرجات .

و من أشهر أشكال الدرجات تلك التي تعتمد على ثلاث من معايير وهي :الشخصية، القدرة و رأس المال .

حيث يمكن الحصول على 9 درجات لنوع الائتمان من ناحية المخاطرة عندما يتم دمجها مع بعضها وهي

- الشخصية + القدرة + رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة جدا .
- الشخصية + القدرة – رأس المال = مخاطرة ائتمانية منخفضة إلى متوسطة .
- الشخصية + رأس المال + قدرة غير كافية = مخاطرة ائتمانية منخفضة إلى متوسطة .
- القدرة + رأس المال – شخصية ضعيفة = مخاطرة ائتمانية متوسطة
- القدرة + رأس المال + الشخصية = مخاطر ائتمانية عالية .
- الشخصية + رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية .
- الشخصية – رأس المال – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا .
- رأس المال – الشخصية – القدرة = مخاطر ائتمانية عالية جدا .
- القدرة – الشخصية – رأس المال = العميل المخادع .

وفقا لهذه الدرجات يمكن إدارة الائتمان أن تحدد فيما إذا كانت هذه الدرجات متوفرة عند العميل أم لا، وعلى ضوء يمكن اتخاذ القرار المناسب في منح الائتمان أو الرفض

3-3-عناصر المخاطرة الائتمانية :

الجدول يوضح دراسة عدد من المعايير المرتبطة بالمقترض وهي نظام FIVE C'S، وتتباين وجهات النظر حول

[1] سامر جلدة مرجع سابق ذكره ص 145 .

أهمية وأثر ودور كل من هذه العناصر في حجم المخاطرة التي يتعرض لها البنك، ومن استطلاع علمي تحليلي تمكن أحد الدارسين من صياغة الجدول التالي الذي يظهر أهمية هذه العناصر وفقا لدرجة اتفاق الكتاب حول كل عنصر وأهميته النسبية .

جدول (1) عناصر المخاطرة الائتمانية ونسبتها (باجتهاد بعض الاقتصاديين)

الكاتب والسنة	الشخصية	القدرة	راس المال	الضمان	الظروف (المناخ)
Angelimi 1999	+	+	+	+	+
Austin 1985	+	+	+	+	
Bathory 1987	+	+	+	+	
Beckman 1969	+	+	+	+	+
Cox 1986	+	+	+	+	
Dewey 1980		+	+		+
Dunkman 1970		+		+	
Edmister 1980	+	+	+		+
Etlinger 1962	+	+	+		+
Hampel 1986	+	+		+	+
Herrick 1978	+	+	+		
Kent 1972	+	+	+		
Kllse 1972	+	+	+	+	
Knittlo 1980	+	+	+		
Lawrence 1967	+				+
Prather 1957	+	+	+		
Pritchard 1958	+	+	+	+	
Reed 1989	+	+	+		+
Rose 1994	+	+	+		+
Rouse 1989	+	+		+	
Shapiro 1968	+	+	+	+	
Xeager 1989	+	+		+	
	20	20	15	11	9
	91%	91%	68%	55%	41%

المصدر: سامر جلدة مرجع سبق ذكره ص147 .

3-4- معيارS'5P:

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف s'5C تحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها المعيار الأول وإن كانت بأسلوب آخر .

[1]و يحتوي هذا المعيار على :

3-4-1-العميل People:

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها، لذلك فان الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني هو مقابلة العميل، ونجاح المقابلة يتوقف على ما تتمتع به إدارة الائتمان أو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار بالقدرة في رسم صورة متكاملة عن العميل (الفرد أو شركة الأعمال،) ومن خلال هذه المقابلة تحدد إدارة الائتمان كل المعلومات والبيانات التي ترغب بالحصول عن العميل وتحديد من هو والأعمال السابقة التي قام بها والبنوك التي تعامل معها، ومن المؤكد أن إدارة الائتمان سوف تستند إلى مؤشرات النجاح في هذه الأعمال لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل .

3-4-2- الغرض من الائتمان Purpose:

تشكل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عن هذا القدر من التحقق.ورفض الطلب والغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان، فإذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة الائتمان في البنك ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن ذلك بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك .

3-4-3-القدرة على السداد Payment:

يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق، فالاختيار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد، فمن المؤكد أن مقدار التدفقات النقدية الداخلة للعميل أو الخارجة منه تعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرض إلى حالة من العسر المالي ونوع ذلك العسر فيما إذا كان عسر مالي فني أو عسر مالي حقيقي .

3-4-4-الحماية Protection :

إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك، ونقصد بقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة .

[1]طلاب أسماء مرجع سبق ذكره ص 48.

3-4-5- النظرة المستقبلية Perspective:

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية ولهذا فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم ومعدلات الفوائدوغيرها .

3-5-نموذج PRISM:

يعتبر PRISM ، للتحليل الائتماني وقراءة المعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية

مستقبل الأمان، ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والعافية لدى العميل وتساعده إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد [1].

3-5-1-التصورPerspective:

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي:

- القدرة والفاعلية في تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان .
- دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل، والتي من انشأ تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقيةللسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات .

3-5-2- القدرة على السداد Repayment:

و مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو خارجية، والتي يلجأ إليها العميل عندما يستعد لتسديد الائتمان. وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة .

3-5-3-الائتمان من الغاية Intention or purpose:

و مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل، وكقاعدة عامة فان الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان .

[1] طلاب أسماء مرجع سبق ذكره ص 50 .

3-5-4-الضمانات Safeguards :

و مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، وبمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد ومضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد، وبمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد على قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية، بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد .

3-5-5-الإدارةManagement :

تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل:

1- العمليات :للتعرف على :

- ✓ أسلوب العميل في إدارة أعماله.
- ✓ تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان
- ✓ تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتوج واحد، أيضا فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائم .

ب- الإدارة:

- ✓ استعراض الهيكل التنظيمي للعميل
- ✓ استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام .
- ✓ تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو

المطلب الثالث: دراسة طلب القرض :

عند تقديم العميل الطالب للقرض الوثائق اللازمة يقوم البنك بتطبيق شروط و معايير معينة لدراسة طلب القرض إذا كان يتناسب مع متطلبات البنك .

1- محددات منح القروض الاستثمارية :

يقوم البنك بدراسات معمقة هدفها استشراف المستقبل بالنسبة للمؤسسة طالبة القرض، وتتركز هذه الدراسة حول المحاور التالية:[1]

1-1-التحليل الاستر اتيجي للمؤسسة :

يتم التحليل الاستراتيجي بتحديد الوضع الحالي لمؤسسة طالبة القرض ضمن متغيرات البيئة التي تنشط فيها، وبالتالي فدراسة البنك هنا تكمن في تقييمه لإستراتيجية المؤسسة والتي تحدد الوضع المرغوب الوصول لي وفي ظل فرص وتهديدات البيئة الخارجية .

وتتمحور عملية التحليل الاستراتيجي على دراسة العناصر التالية:

1-1-1-التحليل الخارجي :

يتم التحميل الخارجي بتحميل المحيط الخارجي لمؤسسة، ويعطي البنك أهمية قصوى لهذا التحميل لأن من خلاله، يمكن تحديد فرص التطور الإيجابي أو التهديدات المحتلمة التي تؤثر عمى الأداء العام لمؤسسة وباعتبار المحيط الخارجي لمؤسسة يتميز بالتعدد والتعقد والمفاجأة، وبالتالي صعوبة التحكم في عناصره، وهو ما يجعل البنك يركز على أهم العناصر التالية:

أ-تحليل المحيط الاقتصادي العام :

يهتم تحليل المحيط الاقتصادي العام بدراسة أهم المؤشرات الاقتصادية ومدى تأثيرها على الآفاق المستقبلية، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في ما يلي:

***مؤشر الدخل الوطني والنمو الاقتصادي :**

إن دراسة هذا المؤشر ومدى نموه، يسمح بمعرفة الأوضاع المستقبلية لاقتصاد الوطني، حيث أن التزايد الإيجابي لمستوى الدخل الوطني والنمو الاقتصادي يعني أن هناك آفاق وفرص مستقبلية مشجعة بالنسبة لمؤسسة طالبة القرض .

[1] الطاهر لطرش –مرجع سابق ذكره – صفحة 133 .

***مؤشر التضخم :**

يمثل تزايد معدل التضخم أحد المؤشرات التي تجعل من الاقتصاد الوطني يتميز بعدم الثقة في المستقبل، وهشاشة الوضع النقدي، وهو ما يجعل البنك يوليه أهمية خاصة، إذ أن وجود التضخم قد يجعل من المؤسسة تتحمل تكاليف إضافية وبالتالي ارتفاع سعر التكلفة النهائية لمنتجاتها وخدماتها، والذي قد لا يكون في صالحها في ظل محيط تنافسي، وفي ظل هذه المتغيرات قد تتعرض المؤسسة إلى مشاكل تحد من قدرتها عمى مسايرة الأوضاع الحالية وعلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير وخصوصا البنوك، وهنا تتوضح أكثر أهمية دراسة هذا المؤشر الذي تبرره تلك المتغيرات .

***مؤشر آفاق السوق والطلب:**

يبتم البنك في دراسة هذا المؤشر من خلال دراسة تطور الاستهلاك بصفة عامة، وتطور الطلب على السمع التي تنتجها المؤسسة طالبة القرض بصفة خاصة وتسمح دراسة تطور الاستهلاك العام باستخلاص المعلومات التالية؛

- اتجاهات الإنفاق الكلي من طرف المستهلكين
- معرفة طبيعة الظروف التي تتحكم في قرارات المستهلكين .

ويبتم البنك أيضا بدراسة تطور الطلب على المنتجات الخاصة بالمؤسسة، سواء من خلال دراسة الإحصائيات التاريخية لهذه المؤسسة إن كانت مؤسسة قائمة، أو من خلال تحميل المعطيات سواء من المؤسسات التي تقدم نفس المنتجات أو من خلال علاقتها مع البنوك من خلال دراسته لتطور مثل هذه المؤسسات، وتسمح هذه الدراسة بمعرفة الاتجاه الكلي للطلب على سلع المؤسسة، حيث أن تزايد هذا الاتجاه هو من الأمور التي تبعث على وجود فرص في المستقبل لابد من اقتناصها .

و من هنا يظهر جليا أهمية هذا المؤشر بالنسبة للبنك وماله من آثار على ضمان الاسترداد الطبيعي لمقروض التي يمنحها للمؤسسة .

ب-دراسة المعطيات الديموغرافية:[1]

تأخذ المؤسسة بعين الاعتبار عند صياغة إستراتيجيتها المعطيات الديموغرافية، ذلك أن هذه الأخيرة تمثل طبيعة المستهلكين المحتملين وبالتالي حجم الطلب الإجمالي المستقبلي على سلع المؤسسة، وتتوجه دراسة المعطيات الديموغرافية إلى دراسة تركيب المجتمع وتطور فئاته، حيث أن هذه المعطيات تسمح للمؤسسة بالتنبؤ بتطور الزبائن المحتملين .

[1] الطاهر لطرش مرجع سابق ذكره ص 136 .

ويولي البنك عند تقييمه لإستراتيجية المؤسسة هذا المؤشر أهمية وذلك من حيث الأخذ بعين الاعتبار لمعطيات الديموغرافية من طرف المؤسسة، كما يهمه أيضا القراءة الحقيقية والشاملة لهذه المتغيرات، وما يزيد من هذه الأهمية هو أن المعطيات الديموغرافية وتطورها يمكن أن يكون لها آثار على المؤسسة في المدى البعيد .

ج-دراسة المحيط التكنولوجي:

من المتغيرات الرئيسية بالنسبة للمؤسسة التي تطلب التمويل، تلك المتغيرات المرتبطة بالتطورات التكنولوجية المتسارعة الوتيرة، ويكون من الأهمية بالنسبة للبنك معرفة مدى نظرة ومسايرة المؤسسة إلى هذه المتغيرات،والتي تضمن ديمومتها واستمرارها بالاستفادة من هذه التطورات التكنولوجية .

وينظر البنك في هذا المجال إلى المؤسسة من ثلاثة جوانب على الأقل:

- مدى قدرة المؤسسة على التحكم في التكنولوجيات المستعملة في النشاط .
- معرفة التطورات التكنولوجية التي يمكن أن تؤثر على نشاط المؤسسة وعلى قدرتها على المنافسة.
- معرفة ماذا يجب أن تفعل المؤسسة الآن فيما يتعلق بالعامل التكنولوجي حتى تكون المنافسة في المستقبل .

1-1-2- التحليل الداخلي :

إن إستراتيجية أي مؤسسة تصمم على ضوء نقاط قوتها ونقاط ضعفها، وذلك بهدف استغلال نقاط قوتها في استغلال الفرص المتاحة أماميا، مع التقليل من آثار نقاط ضعفها عمى المستوى العام لأدائها. وتتحدد نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة من خلال قيام البنك بتحميل كل وظائف المؤسسة من أجل الوصول إلى تقييم حقيقي لإستراتيجية المؤسسة، والتي سنتطرق إليها ضمن النقاط التالية :

أ-تحليل الوظيفة الإدارية:[1]

تشكل الإدارة الهيئة التي تسعى إلى تعبئة كل قدرات المؤسسة عمى جميع المستويات من أجل تحقيق نجاح المؤسسة من خلال الاهتمام بالتنظيم والتخطيط والإشراف والتنسيق .

ويولي البنك الأهمية الكبرى لتحميل هذه الوظيفة من خلال السعي إلى دراسة النقاط التالية:

- دراسة شخصية مؤسس الشركة، حيث تشير بعض الدراسات أن هذا المؤشر يعتبر أحد العوامل المهمة في منح القروض (دراسة القدرات الإدارية والخبرات المهنية، مدى اهتمامه بنجاح المشروع من خلال مساهمته الشخصية ضمن الهيكل المالي للمؤسسة) .
- الطبيعة القانونية للمؤسسة وقانونها الأساسي .
- القدرات الإدارية لمسير المؤسسة ومؤهلات الهيئة الإدارية التي تشرف عمى تسيير المؤسسة.

[1] الطاهر لطرش مرجع سابق ذكره ص 142 .

- الهيكل التنظيمي للمؤسسة والدقة في توزيع المهام ووضوح العلاقات.

ب-تحليل وظيفة الإنتاج :

يهتم البنك في تحليله للمؤسسة التي تطلب التمويل بتحديد مدى فعالية استخدام وسائل الإنتاج، وذلك من خلال دراسة النقاط التالية:

- طبيعة وحالة وسائل الإنتاج .
- مدى تحكم المؤسسة في تنظيم العملية الإنتاجية.
- الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.
- قدرة المؤسسة على زيادة الإنتاجية من خلال تحقيق التنسيق بين عناصر الإنتاج .
- مدى مسايرة المؤسسة للتطور التكنولوجي لوسائل الإنتاج، ومدى اهتمامها بالبحث والتطوير

ج-تحليل الوظيفة التجارية

يهدف البنك من خلال تحميل الوظيفة التجارية عمى مستوى المؤسسة إلى معرفة فعالية وكفاءة السياسة التجارية في تحقيق أهداف المؤسسة، وذلك من خلال الاهتمام بالنقاط التالية:

- مدى اهتمام المؤسسة بفهم احتياجات الزبائن (دراسة السوق) والبحث عن إرضائهم والمحافظة على وفائهم.
- طبيعة الزبائن الحاليين والزبائن المحتملين
- طبيعة قنوات التوزيع المعتمدة لموصول إلى العملاء .
- طبيعة علاقة المؤسسة بالموردين، وعددهم وطبيعتهم التجارية .
- مدى معرفة المؤسسة بمنافسيها الحاليين وموقعها التنافسي .
- السياسة التسويقية للمؤسسة وعلاقتها بدورة حياة المنتج .

د-تحليل الوظيفة المالية:

يهدف البنك من خلال تحليل الوظيفة المالية للمؤسسة إلى فهم اهتمام المؤسسة بتحقيق توازنها المالي، لأن الجانب المالي للمؤسسة يرتبط تماما بالوظائف الأخرى ويبين مستوى وأسباب المشاكل فيها، وذلك من خلال الاهتمام بالنقاط التالية :

- طريقة التسيير المالي للموارد المالية.
- قدرة المؤسسة على تحقيق توازنها المالي ومدى اهتمامها بالمؤشرات المالية لتحقيق الملائمة بين المصادر المالية واستخداماتها.
- طبيعة النتائج المحققة ونصيب التكاليف من رقم الأعمال .

- تحليل الميزانيات المالية والتغيرات على مستوى مكوناتها من سنة إلى أخرى.[1]

1-2-التحليل المالي في حالة القروض الاستثمارية:

إن قيام البنك بتمويل الاستثمارات يعني القيام بتجميد أمواله لمدة طويلة يتحمل فيها مخاطر تختلف من حيث طبيعتها عن تلك المخاطر المتعلقة بتمويل دورة الاستغلال، وتماشيا مع هذه الاعتبارات، فإن الدراسة المالية المعمقة التي يقوم بها البنك عند منحه قروض تمويل دورة الاستثمار تركز على تحليل عناصر الميزانية المالية التي لها بعدا زمنيا طويلا، ويركز في هذا المجال على دراسة المؤشرات المالية التالية :[2]

1-2-1-نسبة تمويل الأصول:

تبين نسبة التمويل الخارجي(القروض بأنواعها)في تمويل الأصول ويفضل البنك أن تكون هذه النسبة معتدلة لأن زيادة المديونية تقلل من هامش الأمان لديه وبالتالي تعرض أمواله للخسارة في حالة التصفية، وبالإضافة إلى ارتفاع هذه النسبة قد يقلل من إمكانية الاقتراض بالنسبة للمؤسسة، وهو ما يجعل من نسبة التمويل الذاتي عنصرا مهما من عناصر التقييم التي يعتمدها البنك إذ يعكس بدرجة أولى قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها دون اللجوء إلى الأطراف الخارجية ورغبتها في تحمل مخاطر أكبر .

1-2-2-نسبة المديونية:

يهتم البنك في حالة التمويل الطويل الأجل بمعرفة مدى قدرة الأموال الخاصة للمؤسسة على تغطية الديون المتوسطة والطويلة الأجل، ويتم قياس هذا المؤشر بواسطة نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع الديون متوسطة وطويلة الأجل بما فيها القروض محل الدراسة، وهو ما سيعطي البنك فكرة عن مساهمة أصحاب المؤسسة في تمويل نشاطاتهم وعن مدى اهتمامهم بنجاح المؤسسة .

1-2-3-نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة:

يسعى البنك من خلال استخدامه لهذا المؤشر إلى معرفة عدد السنوات من التمويل الذاتي اللازمة لتغطية المديونية المتوسطة والطويلة الأجل، ويظهر جليا أن هذه النسبة ترتبط ارتباطا كبيرا بحجم الأرباح التي تحققها المؤسسة، إذ أن كبر حجم الأرباح المحقق سيجعل من عدد السنوات اللازمة لتغطية المديونية الآجلة قصيرة، ومن وجهة نظر البنك، وكلما كانت هذه النسبة قليلة زادت ثقته في المؤسسة ويضمن أن تكون أموالهمن مخاطر في أمان من مخاطر عدم التسديد.

[1] الطاهر لطرش مرجع سبق ذكره ص143 .

[2] الطاهر لطرش مرجع سبق ذكره – صفحة 150.

1-2-4-مؤشر نصيب المصاريف المالية من النتائج:

يقيس هذا المؤشر نسبة المصاريف المالية إلى النتيجة الإجمالية للاستغلال ويوضح الجزء الذي تحتله المصاريف المالية (الفوائد المدفوعة عن القروض) من النتائج التي تحققها هذه المؤسسة، وفي الحقيقة كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما تعكس وتعبر عن الوضعية الإيجابية للمؤسسة .

1-2-5-مؤشر القدرة على التسديد:

يبين هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة عمى تمويل ديونها من خلال قدرة التمويل الذاتي (قدرة التمويل الذاتي = النتيجة غير الموزعة+ الإهتلاكات والمؤونات) ويتم قياس هذا المؤشر من خلال نسبة قدرة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة .

2-دراسة المشروع :

2-1-دراسة وتقييم الضمانات:

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهي أداة إثبات حق البنك للحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية، وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم، لكي يريح البنك نفسه من اتخاذ قرارات عن القروض التي على هامش الأمان، ولكي يريح نفسه أيضا من الارتباك الذي يمكن أن يحدث نتيجة تعثر المقترض في الدفع، فانه يقوم بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها، والتي تتوقف على الظروف المحيطة، وعادة ما تختلف من وقت لآخر وفقا لدرجة قبولها في السوق، كما يحدد البنك أيضا هامش الضمان بالنسبة للأصول المقدمة لمنح الائتمان، إلا أن الإصرار على ضرورة توفير ضمانات للقروض الممنوحة يجب أن لا يكون على حساب سلامة القرض أو على. حساب إمكانية تحصيله في الميعاد.[1]

و الضمان مرتبط برأس المال ومن الممكن أن يكون الضمان بضائع أو أوراق مالية أو سيارات أو أراضي أو عقارات.... الخ .

و على هذا فمن وجهة نظر البنك نجد أن أحسن ضمان هو ما كان يمكن تحديد قيمته بسهولةو يمكن تحويله إلى نقود بسهولة .

و تتعدد الضمانات التي يطلبها البنك تبعا لطبيعة القروض، وعلى العموم يمكن تصنيف الضمانات المصرفية إلى نوعين رئيسين هما:

[1]الطاهر لطرش –مرجع سابق ذكره – صفحة 166 .

أ-الضمانات الشخصية:[1]

تركز الضمانات الشخصية من خلال التسمية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص، وذلك بالتزامهم على تسديد ديونهم في حالة عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم في آجال استحقاقها، وعلى هذا الأساس فالضمان الشخصي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا إلا بتدخل شخص أخر يقوم بدور الضامن. وهي كالتالي :

-الكفالة:

الكفالة عبارة عن التزام شخص طبيعي أو معنوي بتسديد التزامات المدين تجاه البنك في حالة عدم قدرته عمى الوفاء بالتزاماته في آجال الاستحقاق، ونظرا لطبيعة الكفالة كضمان شخصي فإن ذلك يتطلب أن يكون الالتزام مكتوبا ومتضمنا بدقة طبيعة الالتزام وأهم الجوانب الأساسية الالتزام (موضوع الضمان، مدة الضمان، الشخص المدين، الشخص الكافل) .

-الضمان الاحتياطي:

يعرف الضمان الاحتياطي على أنه التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد .

ومن هنا نستنتج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة، ويختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة بالأوراق التجارية .

ب-الضمانات الحقيقية:

ترتكز الضمانات الحقيقية على خلاف الضمانات الشخصية على الشيء المقدم للضمان، وتشمل هذه الضمانات قائمة واسعة من السلع والتجهيزات والعقارات وتعطى هذه الأشياء على سبيل الرهن وليس على سبيل الملكية .

نظرا لكثرة الأشياء التي يمكن أن تأخذ محل للضمان، يمكن أن تأخذ الضمانات الحقيقية أحد الشكلين:

1-الرهن الحيازي [2]**:**

1-1-الرهن الحيازي للأدوات والمعدات الخاصة بالتجهيز:

يطبق لهذا النوع من الرهن الحيازي على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز والبضائع عن طريق عقد رسمي مسجل بين المدين والبنك، كما يمكن أن نجد تحت الرهن الحيازي نوعين من الرهن للأصول التالية:

[1] ياسمين ذويب مذكرة ماستر بعنوان ضمانات القروض البنكية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2018 ص 9 .

[2] الطاهر لطرش –مرجع سابق ذكره – صفحة 167 .

1-1-1-1-الرهن الحيازي للأوراق المالية:

والذي يشمل على رهن السندات والأسهم المدرجة في البورصة والتي تكون أسعارها تتميز بالاستقرار في السوق المالي بما يحقق سرعة تداوليا .

1-1-2-الرهن الحيازي للأوراق التجارية

والذي يشمل على رهن الأوراق التجارية الممثلة لديون العملاء عن طريق تحصيل قيمة هذه الأوراق في حالة عدم قدرة المدين عمى تسديد الالتزامات في الآجال المحددة .

1-2-1-الرهن الحيازي للمحل التجاري:

يتكون المحل التجاري حسب المادة 119 من القانون التجاري الجزائري من العناصر التالية:

(عنوان المحل التجاري، الإسم التجاري، الحق في الزبائن والشهرة التجارية والأثاث التجاري والمعدات وبراءات الاختراع والعالمات التجارية والرسوم.... الخ) وتتطلب عملية الرهن الحيازي للمحل التجاري إعداد عقد يشمل بشكل واضح العناصر التي تكون محال للرهن .

1-2-1- الرهن العقاري:

تقبل البنوك الرهن العقاري كضمان لسداد قروضها بموجب عقد يكتسب بموجبه البنك حقا عينيا على هذا العقار، والذي يجب أن يكون صالح للتعامل فيه وقابل للبيع في المزاد العلني، كما يجب أن يكون معين بدقة من حيث طبيعته وموقعه وذلك في عقد الرهن .

يظهر من خلال طبيعة الرهن العقاري إلى أنه يعتبر من أفضل الصيغ التي تضمن للبنوك إمكانية استرجاع ديونها، نظرا لما يقدمه من ضمانات فعلية وما يمثله من قيمة نقدية في حد ذاته .

2-2-اختبار البنوك بين الضمانات :

لقد بينت الخبرة والتجربة البنكية أن كل نوع من القرض يلائمه نوع معين من الضمانات، وفي هذاالمجال يمكن أن نميز بين حالتين:

- حالة القروض قصيرة الأجل أين تكون آجال التسديد قصيرة والمبالغ غير كبيرة يمكن للبنك أن يطلب
- الضمانات الشخصية.
- حالة القروض متوسطة أو طويلة الأجل أين تكون آجال التسديد طويلة وطبيعة القروض من حيث
- المبالغ كبيرة واحتمال ظهور مخاطر ترهن مصير هذه القروض، يمكن للبنوك أن تطلب الضمانات الحقيقة كالرهن العقاري مثلا .

3-إجراءات منح القروض البنكية:

[1]من خلال السياسات الاقراضية والأهداف والأولويات تتم إجراءات منح القروض كالآتي :

3-1-البحث عن الفرص وجذب العملاء :

حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن الفرص لتسويق القرض .

3-2-تقديم طلبات الاقتراض: وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات .

3-3-الفرز والتصويت المبدئي: حيث تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة .

3-4-التقييم السابق:

وتتم فيه وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل .

3-5-التفاوض:

بعد وضع السياسة الافتراضية وتحليل الائتمان للتقليل من مخاطر القروض تصبح هناك ما يسمى بمتغيرات لقرار القرض، والتي تكون موضع تفاوض بين البنك والعميل فالبدائل هي محدد التفاوض فيجب أن يتم على أساس (أنا أكسب وأنت تكسب وليس على أساس (أنا أكسب وأنت تخسر) .

3-6-اتخاذ القرار والتعاقد:

بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهز بالعقد للتوقيع

3-7-سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة:

حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض بضمان التزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية .

3-8-استرداد الأموال: عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض التقييم اللاحق .

[1]فتاح شيماء ولحسن رانيا دور التمويل البنكي في تدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي الجزائر 2020 صفحة 37 .

3-9-التقييم اللاحق: والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا .

3-10-بنك المعلومات: من الواجب إدخال تلك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسات ووضع الأهداف والأولويات .

الخلاصة

تعرفنا في الفصل الأول على ماهية القروض البنكية والتي تعتبر المنفذ والحل الرئيسي للمقاول لمواجهة تحديات المحيط الخارجي المادية، فهي تمنح التمويل والائتمان وهذا بعد دراسة طلب القرض .

تعرفنا أيضا على سياسة البنوك في الإقراض والتي تعتبر وسيط بين البنك والعميل وتحدد إجراءات وشروط الحصول على القرض من البنك، وتطبيق معايير ودراسة وتقييم وضعية العميل ومؤسسته وسمعته في السوق وتقدير الخطر الاستراتيجي وتقديم الضمانات فهذه الدراسات هي التي تحدد قبول منح القرض أو رفضه، حتى يكون البنك متأكد ومطمأن أن أمواله تسترجع له وأن العميل قادر على السداد سواء كان في فترة استرداد متوسطة أو طويلة الآجل .

الفصل الثاني :

الإطار التطبيقي للقروض الاستثمارية البنكية

تمهيد :

يعتبر البنك الخارجي الجزائري من أكثر البنوك التجارية الجزائرية شهرة في العالم ويعتبر رائدا من حيث التعاملات مع الخارج خاصة في ميدان الضمانات البنكية والتسهيلات الائتمانية، فلا تقتصر وظيفته في داخل الوطن فقط، فهو يقدم العديد من الخدمات في دول أخرى خاصة في مجال الاستثمارات الأجنبية والمحلية وخلق الفرصة لتنشيط المبادلات التجارية . وفي هذا الفصل سنتعرف على البنك الخارجي الجزائري ومهامه .

حيث سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين هما:

المبحث الأول: تقديم البنك الخارجي الجزائري

المبحث الثاني: النشاط الاقراضي للبنك الخارجي الجزائري

المبحث الأول: تقديم بنك الجزائر الخارجي:

المطلب الأول : تعريف ونشأة البنك الخارجي الجزائري

1-تعريف البنك الخارجي الجزائري :

أنشئ البنك الجزائر الخارجي بتاريخ 1967/01/10 وهو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها في فترة الاستقلال بعد تأميم البنوك الأجنبية بموجب المرسوم 204/67 في شكل شركة جزائرية، وحدد رأس ماله ب 20 مليون جزائري.[1]

و يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري مقره الجزائر العاصمة وله وكالات وفروع داخل ولايات الجزائر بموافقة وزير المالية كما يمكنه تأسيس وكالات بالخارج وتصنيفها لا يكون إلا بموجب نص تشريعي .

2-مهامه :

- تمويل الاستثمارات على المستوى الخارجي والمحلي .
- بالإضافة إلى تمويلاتها الخاصة فإنها تتدخل بضمانها الاحتياطي وضمان الوفاء أو حتى اتفاقيات القرض مع مراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع الدول الأخرى .
- تسهيل العلاقات الاقتصادية وتطويرها مع مختلف دول العالم .
- تمويل جميع أشكال عمليات التجارة الخارجية .
- منح أنواع مختلفة من القروض الاستثمارية، الاستهلاكية، قروض تشغيل الشباب، اعتماد مستندي.
- ترخيص جميع أشكال الإقراض، قروض أو تسبيقات (مع ضمان أو بدون ضمان)، وبالمقدرات ذاته بالإضافة إلى المشاركة والوساطة .
- المشاركة في كل نظام أو مؤسسة تأمين القروض ويمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج .

3-الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري:

[1] معلومات مقدمة من طرف مؤسسة البنك الخارجي الجزائري .

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي فرع الجزائر:

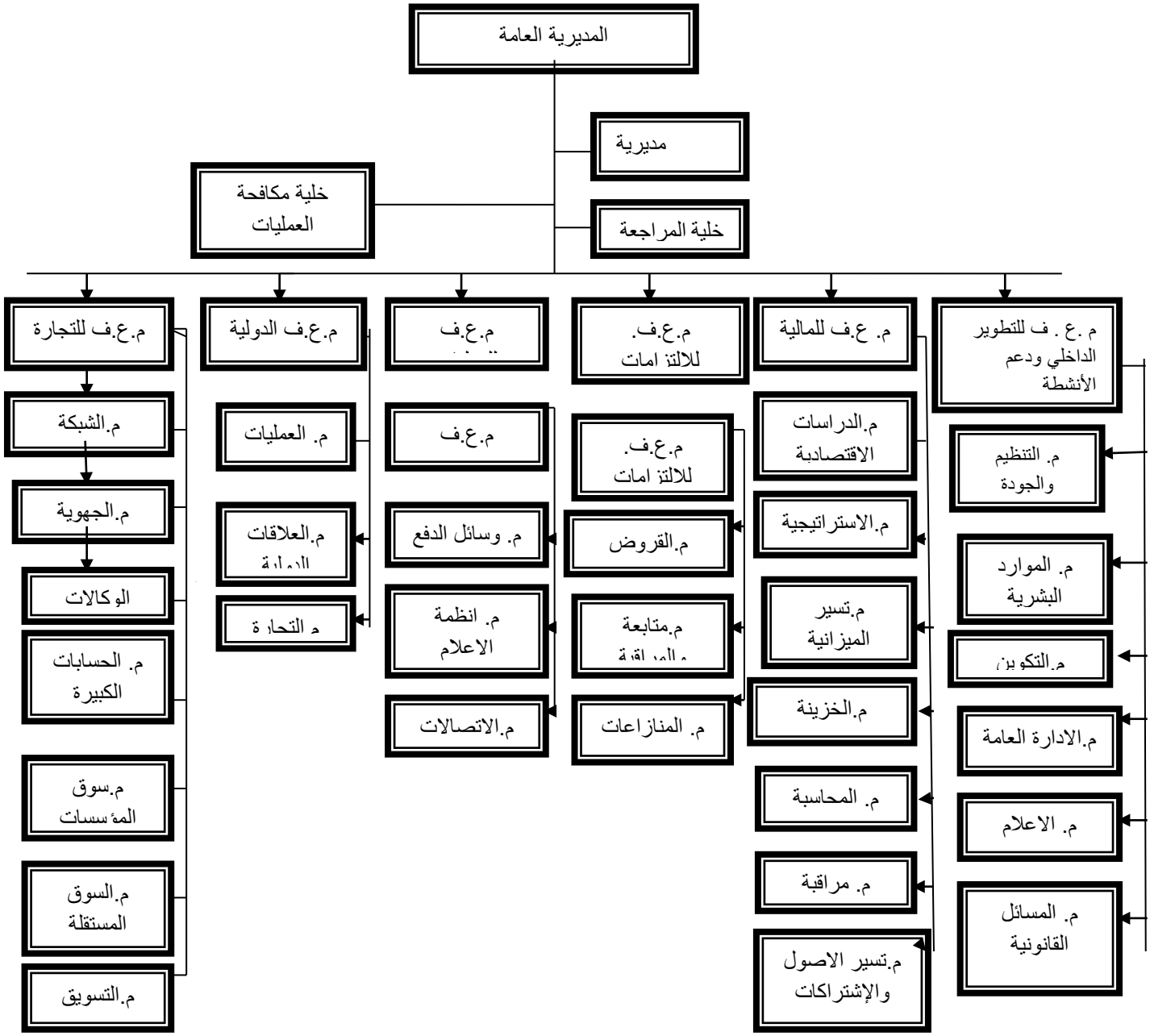

المصدر: وثائق الداخلية لمؤسسة البنك الخارجي الجزائري 2023

المطلب الثاني : تقديم الوكالة 104 :

1-تعريف الوكالة 104 بمستغانم :

نشأت وكالة مستغانم سنة 1984 وتضم أكثر من 42 موظف وتسعى هذه الوكالة كغيرهـــا من الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدماتها البنكية باعتبارها جزءا منه والعمل على تنفيذ سياسة التموقع التي يسعى البنك لتحقيقها .

الجدول (1) تعريف البنك الخارجي الجزائري :

عنوان البنك	13,ساحة الثقافة، مستغانم
الموقع الرسمي	https://www.bea.dz/
الشكل القانوني	شركة عمومية محدودة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الموقع الرسمي لمؤسسة البنك الخارجي الجزائري https://www.bea.dz/

2-الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة 104 مستغانم :

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي لوكالة 104 بمستغانم:

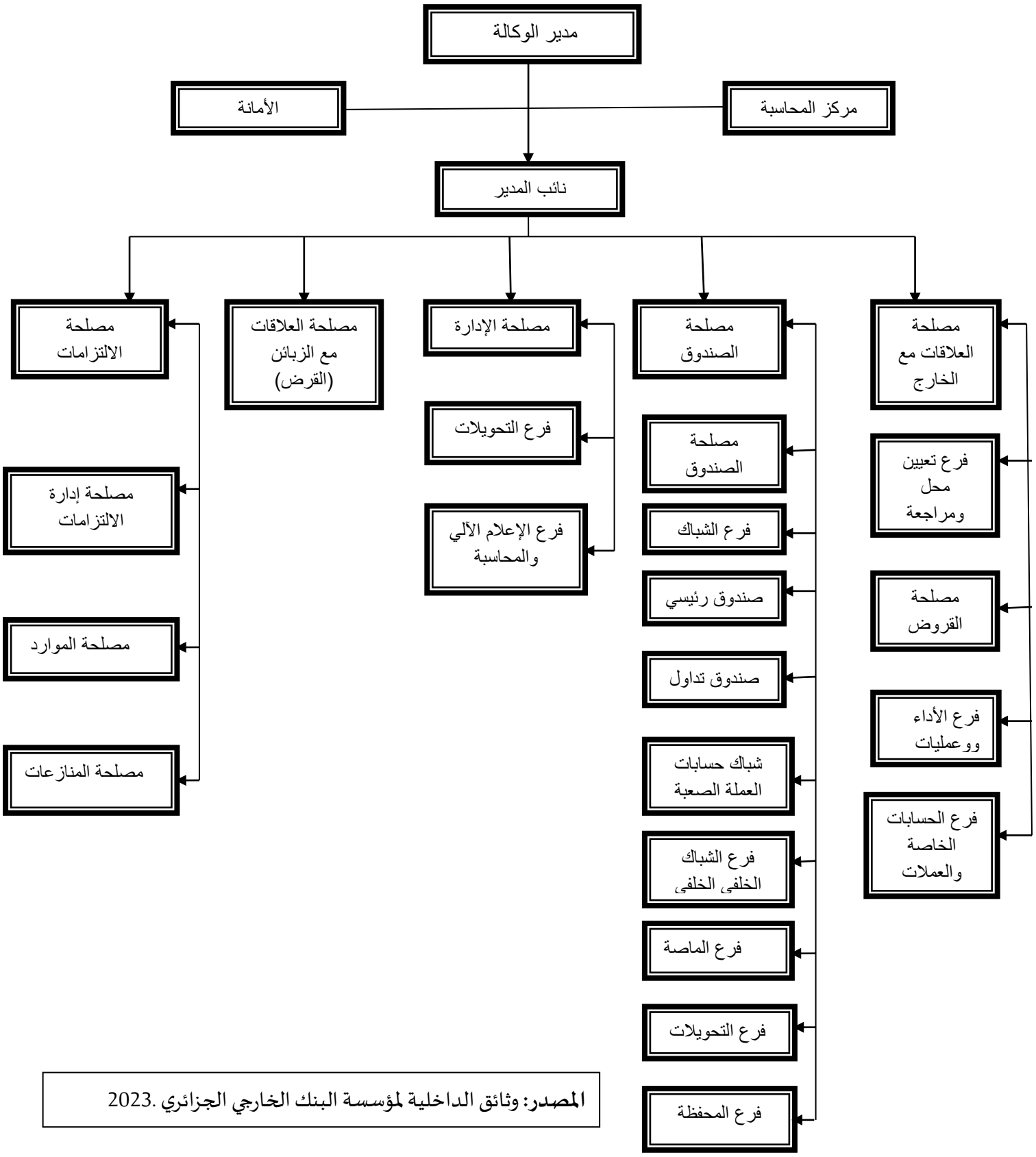

المصدر: وثائق الداخلية لمؤسسة البنك الخارجي الجزائري .2023

المطلب الثالث: مصالح البنك الخارجي الجزائري :

1[1]- مهمة كل منصب أو مصلحة :

1-1-المدير العام (المدير التنفيذي) : هو الذي يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة ويتأكد من ملف القرض ويمضي عليه في حالة الموافقة .

1-2-نائب المدير: يعطي رأيه بالموافقة أو عدم الموافقة ويرأس اللجنة نيابة عن المدير العام ويقوم بالمراقبة .

1-3-مصلحة الالتزامات :لها مهمة تفعيل القرض، ما إن يرخص هذا الأخير من طرف مصلحة العلاقات مع الزبائن .

1-4- مصلحة العلاقات مع الزبائن: لها وظيفة جمع وتحليل كل عوامل التقييم الأزمة لدراسة الملف بالإضافة إلى البحث عن الضمانات المتعلقة بالقروض المطلوبة.

1-5- مصلحة تسيير الإدارة : عملها يتعلق بكل الجوانب الإدارية على مستوى الوكالة.

1-6- مصلحة الصندوق : لها وظيفة:

- تلقي الودائع النقدية.
- تنفيذ التحويلات لمصلحة حساب الزبائن .
- القيام بتنفيذ أوامر تسديد الحسابات الموكلة إليها في حدود المبالغ التي تملكها.

وعليه يتبين لنا دورها :

- الحفاظ على الاتصال الوثيق والمستمر مع الزبائن القاصدين لهذه الشبابيك .
- إدارة العمليات الموكلة إليها من قبل الزبائن .
- إدارة القيم والسهر على الحفاظ على الوثائق التي يحتفظ بها .

1-7- مصلحة العلاقة مع الخارج : تهتم هذه المصلحة بالعمليات التجارية التي تغطى بالعملة الصعبة، وتستقبل التحويلات لصالح الزبائن المقيمين في الجزائر .

[1]معلومات مقدمة من طرف مؤسسة البنك الخارجي الجزائري .

1-8- مصلحة القرض :

1-8-1- مهمة مصلحة القرض : على مستوي الوكالة مصلحة القرض هي موضوع الدراسة، فهي مكلفة ب :

- ✓ جمع وتحليل كل عناصر التقييم (وثائق محاسبية، تجارية، جبائية، مالية) الضرورية لدراسة الملف.
- ✓ متابعة التزامات البنك والبحث عن الضمانات المرتبطة بالقروض المطلوبة .

1-8-2- العلاقات الوظيفة والتسلسل الهرمي لمصلحة القرض : بغية فهم ذلك يكون من المفيد تتبع مسار ملف القرض منذ وصول الزبون إلى نقطة يجهز في ثلاث نسخ :

- ✓ نسخة موجهة إلى وحدة الربط .
- ✓ نسخة موجهة الى مديرية الاستغلال .
- ✓ نسخة يحتفظ بها في سجلات الوكالة .

المبحث الثاني: النشاط الاقراضي للبنك الخارجي الجزائري :

يعتبر الاقراض من أهم الخدمات التي يقدمها البنك الخارجي الجزائري بحيث يتيح أصناف مختلفة كقروض الاستغلال و قروض الاستثمار .

المطلب الأول: أنواع القروض البنكية المقدمة من طرف وكالة مستغانم :

1- قروض الاستغلال:[1]

1-1- قروض الاستغلال القصيرة الأجل: وهي قروض لا تتجاوز مدتها سنة وتنقسم إلى قروض بالصندوق وقروض بالإمضاء .

1-1-1- القروض بالصندوق: وتضم:

أ. تسهيلات الصندوق: هي قروض توجه لتمويل العجز القصير في الخزينة، على أن يكون هذا العجز مؤقت.

ب . السحب على المكشوف: يمنح هذا النوع عادة لتمويل الدورة الاستغلالية الطويلة نسبيا أي من 3 إلى 9 أشهر حيث يمنح المؤسسات التي تكون في دورة الإنتاج طويلة، وبالتالي تنعدم مداخيلها خلال التسع أشهر الأولى مثلا، ومن هنا يأتي دور البنك لسد احتياجات المؤسسة خلال هذا الوقت.

ج . القروض الموسمية : تمنح هذه القروض لتمويل أنشطة موسمية، عادة ما تكون مدتها ثلاثة أشهر .

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك الخارجي الجزائري

د . تسبيقات على الصفقات العمومية : يمنح هذا النوع من التسبيقات إلى أصحاب المشاريع ذات الطابع العمومي كبناء الهياكل العمومية .

هـ . الخصم التجاري : يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية قبل تاريخ استحقاقها، ويدفع المبلغ للمستفيد بعد تخفيض مصاريف الخصم، ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق .

1-1-2- قروض بالإمضاءات: تسمى أيضا التعهد بالإمضاء، وترتبط بتعهد البنك لزبونه من اجل الحصول على تمويل للخزينة وتنقسم قروض الإمضاء إلى :

أ . الكفالات : ويضم هذا النوع من قروض الإمضاء ثلاث أصناف هي :

*كفالة لضمان حسن تنفيذ الصفقة : تمنح هذه الكفالة من اجل حسن تنفيذ الصفقة حيث تمثل 50 % من قيمتها .

*كفالة لضمان استرجاع قيمة التسبيق : أحيانا وقبل أن ينطلق المقاول في تنفيذ المشروع، فانه يطلب تسبيق من صحابه 15% من قيمة الصفقة، ومن أجل ضمان استرجاع قيمة التسبيق فان صاحب المشروع يطلب من المقاول كفالة استرجاع التسبيق، حيث يقوم البنك بتغطية مخاطر هذه الكفالة بطلب نسبة لا تقل 50 %من قيمتها .

*كفالة بالمزايدة : تمنح هذه الكفالة عند وجود مزايدة حيث يطلب ممن يريد الحصول على الصفقة من خلال المزايدة أن يقدم كفالة بنكية لضمان عدم رفض المشروع بعد أن تؤول له الصفقة من خلال المزايدة، حيث تمثل هذه الكفالة 1% من قيمة هذه الصفقة .

ب . الضمانات : وتمنح في الغالب لضمان دفع الأوراق التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين .ويمكن تجسيد هذه ضمانات في نوعين :

***الضمانات الحقيقية** : الضمان الحقيقي هو تخصيص عنصر من عناصر الأصول المنقولة أو غير المنقولة من المستثمر لضمان التسديد للبنك التجاري .

***الضمانات الشخصية** :هي عبارة عن ضمانات يتعهد فيها شخص او طرف ثالث بالوفاء في الآجل المحدد بدلا من المدين الذي يكون في حالة إعسار او إفلاس .

2/قروض الاستثمار:

وهي قروض موجة لتمويل استثمارات متوسطة أو طويلة الآجل, و تضم :

2-1- قروض متوسطة الآجل : تتراوح مدتها بين 3 و5 سنوات، وتتجه إلى تمويل المشاريع ذات الطابع الصناعي أو الخدماتي، حيث يساوي مبلغ القرض 50% من قيمة المشروع ويمول عادة تجهيزات الإنتاج وعتاد النقل وعتاد المكتب وغيرها

2-2-قروض طويلة الآجل : تتراوح مدتها بين 5 و7 سنوات وقد تمتد اكتر من ذلك وتتجه إلى تمويل النشاطات التجارية.

المطلب الثاني :شروط الحصول على القرض :

غالبا ما يفرض البنك على المؤسسات حد أدنى من شروط التسيير حتى يمكن استرداد القرض . ويمكن تقسيم الشروط إلى فئتين:[1]

1. شروط عامة لكل القروض : قبل أن يمنح البنك قرض الاستغلال، من ضروري ضمان أن تكون الوضعية المالية للمؤسسة متوازنة، هذا التوازن ينبغي أن يدوم طولا مدة البرنامج . ويمكن اعتماد الشرط التالي:

الأموال الخاصة ≤ 2 الديون للآجل .

أما عن الحد الأقصى للتمويل هو 50%

أما بالنسبة لقرض متوسط الآجل من المهم ضمان انسجام القرض مع الهيكل المالي ومردودية المؤسسة، ويكون من الضروري بعد معرفة الاحتياجات أن نحدد نوعية القروض التي يمكن أن تسدد تلك الاحتياجات، وما هي القروض التي يمكن أن تحصل ؟

من أجل العمليات المتوسطة الآجل فان أمد القرض يلعب دورا هامة، فهو دالة في:

أ-مدة حياة المنتج : حيث تربط القروض بمدة زمنية أقل من مدة حياة المنتج . فمن الطبيعي أن تربط القروض بمدة زمنية اقل من مدة حياة المنتج، ذلك أن المؤسسة تحول جزء من تدفقاتها النقدية(MBA) المسترجعة من مخصصات الإهتلاكات و المؤونات (DAP) .

ب-قيمة التكاليف الصناعية : حيث يتم مقارنتها بتدفق النقدي الخام (MBA brute)لأعمالها .

2-التحليل المالي عن طريق النسب المالية :

يوجد القرض مستوى من التبعية اتجاه البيئة الخارجية؛ التحليل المالي للمؤسسة يسمح لنا بتميز عددا من الوضعيات ؛ وفيما يلي بعض النسب التي يمكن أن تساعد على اتخاذ قرار منح القرض :

[1] معلومات مقدمة من مؤسسة البنك الخارجي الجزائري

* هامش التمويل الذاتي (Mage d'autofinancement)

الاقتراض الصافي (Endettement net)

ودلالتها كالتالي :

0%- 5% ← نسبة غير كافية

5%-15% ← نسبة متوسطة

15%- فأكثر ← نسبة ممتازة

* هامش التمويل الذاتي (Mage d'autofinancement)

عوائد التشغيل(Endettement net)

ودلالتها كالتالي :

0%- 5% ← نسبة غير كافية

10%-20% ← نسبة متوسطة

20%- فأكثر ← نسبة ممتازة

* هامش التمويل الذاتي (Mage d'autofinancement)

الإنفاق الاستثماري الصافي(Dépenses d'investissements nettes)

ودلالتها كالتالي :

0%- 50% ← نسبة غير كافية

50%-80% ← نسبة متوسطة

80%- فأكثر ← نسبة ممتازة

* الفوائد المدينة (Intérêt passif)

عوائد التشغيل(Revenus de fonctionnement)

ودلالتها كالتالي :

10%- فأكثر ← نسبة غير كافية

5%-10% ← نسبة متوسطة

0%- 5% ← نسبة ممتازة

3/المؤسسات الطالبة للقرض خلال الفترة 2018-2022 من البنك الخارجي الجزائري

جدول (2) عدد ملفات المؤسسات الطالبة للقروض الاستثمارية في الفترة (2018-2022) في البنك الخارجي الجزائري

السنة	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2018	8 ملفات	9 ملفات	11 ملف	12 ملف
2019	17 ملف	3 ملفات	10 ملفات	4 ملفات
2020	/	2 ملفات	ملف واحد	8 ملفات
2021	16 ملف	7 ملفات	3 ملفات	8 ملفات
2022	6 ملفات	/	10 ملفات	11 ملف

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف مؤسسة البنك الخارجي الجزائري .

جدول (3) مبالغ المؤسسات الطالبة للقروض الاستثمارية في الفترة (2018-2022) في البنك الخارجي الجزائري

الوحدة = 1 مليار

السنة	الثلاثي الأول	الثلاثي الثاني	الثلاثي الثالث	الثلاثي الرابع
2018	515.025	700700	1166.689	565700
2019	22644858	14800	15025000	1004374
2020	/	366800	4300	1996152
2021	2749191	1115021	135000	5511.101
2022	1354000	/	2910.965	11059.03

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من طرف مؤسسة البنك الخارجي الجزائري

المطلب الثالث: خطوات الحصول على التسهيل الائتماني في البنك:[1]

الخطوة الأولى للحصول على القرض أو التسهيل الائتماني يجب على الزبون طالب الائتمان أن يقدم الأوراق الثبوتية اللازمة مع طلب الاعتماد التجاري إلى دائرة القروض حيث تحول إلى خلية الاستعلامات وهنا يتم القيام بما يلي :

1- التأكد من سلامة الأوراق المطلوبة يتم إيفاد أعوان من البنك إلى مكان تواجد المؤسسة لإجراء الكشف على المشروع والتأكد من :

- هل هذه المؤسسة موجودة فعلا ؟
- هل لها مكان ثابت ولوحة باسمها ؟
- هل البناء مناسب للآلات ؟

2- فحص الائتمان من حيث : النوعية، العمر الإنتاجي، تحديد وتقييم أسعارها، ويتم ذلك من قبل اللجنة والتي تتضمن مدير الوكالة ورئيس مصلحة القروض .

3-يسأل عن الشخص طالب القرض من الجوار وأصحاب المهنة وذلك لمعرفة :

هل سمعة المقترض حسنة أم سيئة ؟ ويتم تحديد سمعة الزبون من تقديمه براءات الذمة من البنوك الأخرى، وكذلك يرجع إلى سجلات البنك لتبيان : هل هو زبون سابق، وفي حال كونه كذلك هل كان يسدد في الوقت المحدد، أم يتأخر ويسدد في أخر الفترة المسموح له بها، أم أنه امتنع عن التسديد وأحيل للقضاء .

وبناء على ذلك يتم تحديد سمعة الزبون وتصنيفه في فئات :

- **فئة أولى :**السمعة ممتازة.
- **الفئة ثانية :** يصنف ضمنها الزبون للمرة الأولى فيما إذا كان وضعه المالي جيدا وسمعته جيدة، وكذلك الزبون السابق جيد التعامل مع البنك .
- **فئة ثالثة :** يصنف ضمنها الزبون السابق متأخر السداد ولكن ضمن المدة القانونية .
- **فئة رابعة :** يصنف ضمنها الزبون السابق المحال للقضاء، وعندها يجب الحذر ويجري التركيز في هذه الحالة على ضمانات بحيث يغطي على سبيل المثال 150% من القرض .

4-تنظيم المذكرة الاقراضية لدراسة المؤسسة وتقدير الأصول الثابتة والمتداولة، وذلك بهدف تحديد الإمكانيات المالية الصافية للزبون والتي على أساسها يحسب الحد الأقصى للتسهيلات التي يمكن منحها للزبون .

[1] معلومات مقدمة من مؤسسة البنك الخارجي الجزائري .

وبالتالي تقوم خلية الاستعلامات بتنظيم : بطاقة استعلامات لزبون، مذكرة إقراضية، جدول الأصول والخصوم .

أيضا من أعمال خلية الاستعلامات دراسة الكفلاء (إن وجدوا)، حيث تجري عليهم دراسة مماثلة للدراسة التي أجريت على الزبون طالب التسهيل .

بعد ذلك يحول الملف إلى خلية الدراسات حيث تتم دراسة البيانات، وذلك لتقييم الوضع المالي لطالب الاعتماد وتحديد مبلغ القرض الواجب منحه .

مثال على منح قرض قصير الأجل:

لو فرضنا أن المطلوب قرض قصير الأجل بقيمة (500000دج) وذلك بهدف شراء المواد الأولية وتأمين السيولة النقدية، و الدراسة تكون على الشكل التالي :

- يتم إعطاء موجز على المؤسسة صاحبة الطلب وتعاملها السابق مع البنك .
- بيان الضمانات المقدمة .
- تقرير أصول وخصوم المؤسسة صاحبة الطلب (البيانات يحصل عليها من جدول الأصول والخصوم الذي تم تحديده من قبل الاستعلامات تقريريا من خلال الكشف الميداني).

جدول رقم (4) : أصول وخصوم مؤسسة (X) طالبة الائتمانفي البنك :

الأصول	المبلغ	الخصوم	المبلغ
آلات	3580000		
أصول متداولة :		خصوم متداولة	
بضاعة	1000000		1250000
مدينون	1290000		
صندوق	25000		
مجموع الأصول	5895000	مجموع الخصوم	12500000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من مؤسسة البنك الخارجي الجزائري .

وبالتالي صافي أموال المؤسسة = 4645000

	تكلفة الإنتاج اليومي الفعلي	32000دج (يتم تقديرها من قبل لجنة الاستعلامات)
	قيمة المبيعات اليومية الفعلية	36000دج
	الأرباح المقدرة سنويا	1200000دج

5. حاجة المؤسسة للاعتمادات المطلوبة :

بالنسبة لقرض قصير الآجل : تكلفة الإنتاج اليومي : 32000دج، مدة الدورة المالية بالأيام : 75 يوم، وبالتالي :

جدول رقم (05) : حساب العجز الإجمالي للمؤسسة طالبة الائتمان:

البيان	المبالغ	
	كلي	جزئي
رأس المال العامل اللازم لإنتاج في دورة واحدة	2400000	
(-) رأس المال العامل المتوفر	1065000	
العجز في رأس المال العامل (العجز الجزئي)		1353000
30%X العجز في المخزون (1000000)		300000
العجز الإجمالي		**1635000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مقدمة من مؤسسة البنك الخارجي الجزائري .

الحد الأقصى للتمويل = 4645000 x75%=3483750

4645000دج تمثل الإمكانيات الصافية (الملاءة) للمؤسسة .

إذن فمجموع التسهيلات المطلوبة ضمن الحد الأقصى للتمويل، وضمن حدود احتياجات المؤسسة، وعليه يتم الموافقة على منح الزبون التسهيلات المطلوبة : قرض قصير الآجل بقيمة 500000دج لمدة عام .

وبعد إجراء الدراسة يحول الملف إلى رئيس دائرة الإقراض الذي يقوم بمراجعة الملف واقتراح المبلغ الممكن منحه ثم يرفعه لمدير الفرع . بعد توقيع المدير بالموافقة يحول إلى خلية تنفيذ القروض حيث يتم إعطاء الدراسة رقما وتعطى رقم قرار، ومن تم يتم تنظيم العقد ليتم توقيعه من قبل الزبون طالب التسهيل ومن قبل الكفيل

(إن وجد)، ومن ثم توقيع مدير الفرع أو نائبه . بعد ذلك توزع نسخ من قرار منح التسهيل وقائمة الصرف و التي تكون كالتالي :

(نسخة من القرار وقائمة الصرف لمصلحة الصندوق ليتم صرف القرض الممنوح، نسخة من القرار وقائمة الصرف لخلية مراقبة تنفيذ القروض، نسخة من القرار وقائمة الصرف والعقد للإدارة، نسخة من قائمة الصرف للمحاسبة) , يتم ترحيل مواعيد الاستحقاقات على البطاقات وتحول نسخة للصندوق لمعرفة مواعيد الاستحقاق . توضع النسخة الأصلية من عقد التسهيل الممنوح في استمارة خاصة لذلك وتأخذ رقما متسلسلا وتدرج داخل الملف .

المبحث الثالث : مثال حول اتفاقية القرض متوسط أو طويل المدى :

يتم الاتفاق بين البنك والعميل ابتداء من موضوع القرض , المبلغ الممنوح والفوائد المترتب عنها نهاية بمتابعة المؤسسة الناشئة أو الاستثمار .

الاتفاقية بين المقرض والمقترض :[1]

بين البنك الجزائري الخارجي،مؤسسة وطنية، أنشئت بموجب أمر رقم 67-204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967، بتاريخ 82 المنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 82 بتاريخ 06 أكتوبر 1967 والتي تم تحويلها إلى مؤسسة وطنية اقتصادية، شركة أسهم ذات رأسمال يقدر بمائة مليار دينار جزائري بناء على عقد توثيقي محرر من طرف الأستاذ الكائن بشارع أحمد مقراني شارع تان ديجان سابقا(الحراش الجزائر)،وذلك بتاريخ، ثم إيداعه بتاريخ، بالمركز الوطني للسجل التجاري بالجزائر تحت رقم مقره الاجتماعي 11 شارع العقيد عميروش، الجزائر، الممثل من طرف السيد مدير وكالة مستغانم 104 الكائنة ب13 ساحة الثقافة مستغانم

المدعو فيما يلي المقرض،

من جهة ،

و .....

الكائن مقره ببلدية ..... ولاية..... والممثل من طرف السيد..... المولود ب .....في ..... والمقيم ب..... والحامل لرخصة السياقة رقم.....الصادرة عن دائرة .....

بتاريخ .....

[1] الوثائق الداخلية للبنك الخارجي الجزائري .

1-الاتفاق على مبلغ القرض :

يتم الاتفاق على مبلغ القرض بين البنك والعميل وفق موضوع القرض حيث أن القرض مخصص لتمويل مشروع استثماري، ووفق مميزات هذا القرض وخصائصه حيث أن هذا القرض مشروع استثماري لمدة خمسة سنوات مؤجلة التسديد وذلك ابتداء من تاريخ الاتفاقية وبقيمة إجمالية معينة، والمبلغ قابل للاهتلاك على أقساط نصف سنوية بسعر فائدة % 5.5 سنويا .

و هذا المبالغ المقترضة تنتج منها فوائد حسب الفترة ونسبة الفائدة المتفق عليها إضافة للرسوم والعمولات القانونية المعمول بها، حيث تبدأ الخصومات من حساب العميل من تاريخ إفراج الأموال وعند تأخرها تحسب على أساس سنة (365 يوما)، وهذه الفوائد والعمولات واجبة السداد حسب جدول الاستحقاق وفي حالة خضوع القانون لأي تغييرات يمكن أن تراجع وتضاف في الاتفاقية الحالية ويلتزم المقترض بالتوقيع في الوقت المناسب .

2-سمعة المقترض :

على المقترض التصريح للبنك ب:

- أنه ليس ولم يكن أبدا في حالة إفلاس أو تصفية قضائية أو حالة توقف عن الدفع، وأنه لم يدرج أي طلب للتصديق على التسوية الودية .
- أنه غير متابع أو متوقع متابعة بمقتضى الأحكام والنصوص السارية المفعول بسبب قيامه بإعتداء على الأملاك الوطنية.
- لم يمنح أي امتياز للبائع أو الرهن الحيازي من الخزينة العمومية أو الصندوق الضمان الاجتماعي على القاعدة التجارية والمعدات والتجهيزات ،موضوع الاتفاقية .
- إن جملة الأملاك العقارية، موضوع التمويل الحالي وكذا ما تضمانه بصفة تكميلية لصالح المقرض، ولم يتم تخصيصها في أي قيد للرهن العقاري (اتفاقي، قانوني أو قضائي) لصالح الغير .

3- تقديم الضمانات والتأمينات :

مقابل الحصول على القرض من البنك، يجب على المقترض أن يقدم ضمانات كافية للبنك في آجل قريب وذلك لتدعيم ملفه مثل:

- رهن عقاري من الدرجة الأولى لقطعة أرض بمساحة ....، والبنايات التي سوف تشيد عليها الكائنة بتراب بلدية عين كرشة.
- رهن العتاد المنقول محل التمويل حال الحصول عليه رهن حيازي من الدرجة الأولى للمعدات المتواجدة والمعدات محل هذا التمويل حال الحصول عليها .

- التنازل عن التأمين الشامل متعدد الأخطار لفائدة بنك الخارجي الجزائري في حدود مبلغ القرض .

كمايتعهد المقترض منذ الآن فصاعدا، بأن يتحمل على عاتقه كل مخاطر الصرف التي يمكن أن تنجم عن استخدام الاتفاقية الحالية.

كذلك على المقترض القيام بجميع التأمينات، حيث ويلتزم بتأمين كل ممتلكاته المقدمة كضمان ضد كل الأخطار كالسرقة والحرائق التي تم تمويلها، بمبلغ ومدة كافية وفي حالة حدوث كارثة جزئية أو كليةقبل تسديده الكامل للمبلغ الرئيسي والفوائد فالمقرض سيتحصل حسب رتبته من مبالغ التعويضات المقررة من طرف شركة التأمينات على مبلغ يعادل ذلك المبلغ الواجب الدفع .

و عليه أن يتعهد بأن يحافظ ويجدد التأمين إلى غاية تسديد كامل الدين، الفوائد، العمولات، المصاريف، الملاحق . وذلك دون أن يطالب بفسخ وثائق التأمين، ’لا بموافقة مسبقة من طرف المقترض .

أيضا دفع كل المنح بإحكام حسب أجال استحقاقها وإثباتها عند أول طلب للدائن، أما في حالة تعذر ذلك فإن المقرض يسمح له القيام بتسديد مصاريف المقترض بنفسه و المبالغ المنفقة سيتم تغطيتها بالضمانات المحددة.

- في حالة حدوث كارثة جزئية أو كلية، قبل التسديد الكامل للمبلغ الرئيسي، الفوائد ،فان المقرض سيتحصل حسب رتبته من مبالغ التعويضات المقررة من طرف شركة التأمينات على مبلغ يعادل ذلك المبلغ الواجب الدفع نقدا، المبلغ الرئيسي، الفوائد، التعويضات، العمولات ولواحق أخرى ،ستنقل هذه المدفوعات مباشرة إلى المقرض على قسيماته، دون حضور أو حتى دون موافقة المقترض الذي يقبل ذلك .

- في حالة حدوث كارثة جزئية أو كلية، على المقترض أن يبلغ المقرض فورا ،وهذا التعيين خبير وتحت مصاريف المقترض لتحديد التعويضات، أما في حالة إذا ما لم يندر المقترض المقرض في الوقت المناسب، فان لهذا الأخير الحق برفض التسليم.

و تقوم شركة التأمينات بإعداد تبليغ اتفاقية القرض مع معارضة تسديد التعويضات وهذا على عاتق المقترض .

المطلب الثاني : استعمال الأموال وبدأ نشاط المؤسسة :

1-الإفراج عن القرض واستعماله :

يتم هنا الإفراج عن القرض بالدينار مع أو استعماله في حساب خاص، وبطلب من المقترض المدعم بحالة تقدم مشروع الاستثمار والاحتياجات التقديرية للمصاريف بحسب طبيعته، حيث أن هذه الإفراجات مع أو الاستعمالات لا تتم إ لا وفق مخطط إنجاز المشروع والحصص الفردية للمقترض، ومثبتة بإيداعات مباشرة بمبالغ في الحساب المفتوح في دفاتر المقرض أو عن طريق أشغال لوازم التموينات والخدمات،منجزة مباشرة لفائدة المشروع ومبررة كما ينبغي ويتم تجميعها بصفة منتظمة مما سيسمح بإنشاء جدول التسديد مطابق لخصائص القرض الذي سيلحق بالاتفاقية .[1]

و يتم استعمال المبالغ المفرجة بالدينار بواسطة سحب من الحساب الخاص عن طريق شيكات وتحويلات حسابية، يصدرها المقترض لصالح المشاركين بصفة مباشرة في إنجاز الاستثمار الممول .

والمبالغ المسحوبة نقدا يمكن أن تقبل على أساس جدول تفصيلي مؤشر ومصادق عليه من قبل المقترض أو وكالائه المفوضين في الحالات الآتية :

- تمويل الصندوق المقترض للتسيير المباشر للأشغال والتجهيزات الصغيرة الجارية .
- الإجراء المشاركون بصفة مباشرة في إنجاز مشروع الاستثمار، والتي لم تبلغ رواتبهم الفردية الحد القانوني، أين يكون تسديد الحساب بالشيك أو أي نوع أخر من العملة الكتابية(تحويل، اعتماد، وضع تحت التصرف) إجباريا .

أما في جميع الحالات الأخرى تكون مقدرة من طرف المقرض وهذا الأخير له الحق في طلب وثائق الإثبات التي يراها ضرورية قبل أي سحب .

أيضا يقوم المقترض بتعبئة الدين ويقصد بتعبئة دينه، فإن الدائن يحتفظ بحق جعل المقترض يوقع على سندات أذنية تمثل أساسا المبلغ الإجمالي للقرض الحالي : الفوائد، العمولات، الرسوم والأموال التي تمثل القرض الموافق عليه تبعا لرخصة القرض برقم وتاريخ معين ،والصادرة عن مديرية القروض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة لبنك الخارجي الجزائري ،ذلك في إطار تجميع عدة قروض.

[1] الوثائق الداخلية للبنك الخارجي الجزائري .

المطلب الثالث : تسديد الدين ومتابعة نشاط المقترض :

1-تسديد القرض :

يلتزم المقترض بتسديد القرض حسب أجال الاستحقاق المحددة، طبقا لجداول الإهتلاك التي ستكون جزءا متمما للاتفاقية وسيتم تسديد الاستحقاقات بواسطة اقتطاع من الحساب الجاري للمقترض،وعلى هذا الأخير أن يملك رصيدا كافيا يسمح باقتطاع المبلغ الذي يتناسب مع كل استحقاق .

ل وكل المدفوعات المسددة من طرف المقترض في إطار الاتفاقية الحالية، سيتم تخصيصها:

- تسديد حساب الفوائد، الرسوم والعمولات المطلوبة والتي أصبحت مستحقة .
- بعد ذلك لتسديد المستحق الأساسي المنقضي .

وأخيرا للتسديد المسبق للمبالغ الباقية الواجبة الأداء نقدا، الفوائد، العمولات، الرسوم اللواحق . و في حالة عدم تسديد استحقاق بدون موافقة مسبقة من المقرض له الحق بالمطالبة بالتسديد الفوري للمبالغ المقروضة، خمسة عشر يوما بعد الأعذار بواسطة رسالة بريدية موصى عليها مع الإشعار بالاستلام.

و يمكن للمقرض استكمال كل الوسائل القانونية وطرق الطعن المشروعة لاسترجاع الأموال المستعملة التي أصبحت واجبة للتسديد بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات التحفظية بما في ذلك استعمال الضمانات المتفق عليها.

وفي حالة عدم احترام أو خرق أحد الالتزامات التي تعهد بها المقترض أو تغيير موضوع القرض الممنوح تصريح بحالة إفلاس، تسوية قضائية، تصفية، فقدان الأهلية القانونية أو في حالة المتابعة القضائية ماعدا المخالفات البسيطة أو ما إذا تم دمج أو حل أي سبب كان ودون الموافقة الكتابية المسبقة للقرض أو إبلاغ المقرض بتصريحات أو مستندات خاطئة فسيتم فسخ الاتفاقية الحالية بقوة القانون، وستصبح جملة المبالغ المستحقة بما فيها الفوائد، العمولات والرسوم التوابع واجبة الأداء فورا، ولن يلتمس من المقرض أي نوع أخر من الاستعمال خمسة عشر يوما بعد التبليغ في الموطن .

2-التأخير :

في حالة التأخر عن دفع المبالغ المستحقة، للدائن الحق بمطالبة المقترض وبدون أعذار كتعويضات، فائدة التأخير، حيث أن هذه القيمة تعادل القيمة التعاقدية مضاف إليها 1 %، من العمولات والرسوم السارية المفعول .

3-متابعة الاستثمار:

يجب أن يتعهد المقترض بأن يرسل للمقرض كل ثلاثة أشهر وذلك ابتداء من تاريخ الإمضاء على الاتفاقية الحالية وعلى الأكثر خمسة عشر يوما كأقصى حد بعد انتهاء الفصل الذي يمثل الحالة الحقيقية والمالية

مصادق عليه وموقع من طرف شخص مؤهل قانونا لهذه المهمة، مع تبيين حالة تقدم الاستثمار، موضوع هذه الاتفاقية وإعلامه بكل حدث يعرض إنجازه للخطر .

و الميزانية الافتتاحية مع ملحقاتها، مصادق عليها ومرفقة بتقرير عيني ومالي لحظة إتمام الاستثمار .

4-المتابعة القضائية والشرط الجزائي :

كل المنازعات التي ستنشأ عن تغير تنفيذ هذه الاتفاقية تكون من اختصاص المحكمة، ستنجز بالإرادة الصادقة للجهات الخاضعة لمحكمة مستغانم.

وفي حالة ما إذا استوجب على المقرض التحصيل على دينه عليه أن يستصدر أمرا أو أن يرفع دعوى قضائية أو يتخذ أي إجراء أخر فله الحق في تعويض جزافي بنسبة 3 % من المبلغ الإجمالي المتبقي الواجب الدفع، دون المساس بالمبالغ المفروضة عليها رسوما أو الخاضعة للضريبة والمتكفل بها من طرف المقترض .

و يمكن فسخ الاتفاقية الحالية بقوة القانون بسبب الأضرار المانعة التي ألحقها المقترض دون إشعار مسبق في حالة ما إذا :

- لم يشرع في استعمال القرض، ستة أشهر بعد التبليغ، إلا عند الموافقة المسبقة للمقرض .
- يطلب المقترض ويتحصل على قرض مخصص لنفس الأعمال لدى المؤسسات المالية الأخرى دون موافقة مسبقة ومدونة من طرف المقرض.
- يخصص للرهن الحيازي أو آلية أشكال أخرى من الضمانات كل جزء من أمالكه أو القاعدة التجارية كموضوع للقرض لصالح الغير،دون موافقة مسبقة ومدونة من طرف المقرض.
- بعد دراسة ملف العميل وصدور قرار الإفراج عن القرض وقبوله ب 15 يوما وتجهيز كامل ما طلب منه، يمكن للعميل أو المؤسسة أن تبدأ نشاطها مباشرة متى أرادت سواء كانت المؤسسة منشأة جديدة أو مؤسسة تريد التوسع أكثر في السوق.
- -في حالة منحه قروض استهلاكية يقدم العميل جميع الفواتير للبنك: سلع، مواد أولية، مواد نصف مصنعة، مواد نهائية، فواتير الكهرباء والماء ..... الخ، يتحمل البنك 80 % من مبلغ الفواتير بينما يتحمل الزبون 20 %) بحيث يكون القرض لسنة واحدة ويجدد كل سنة .
- في حالة تعثر هذه المؤسسة خلال نشاطها يتقدم العميل للبنك ويعلمهم بأسباب فشله، وفي هذه الحالة تكون الأسباب كالتالي :[1]

1-أسباب خارجية :

-أزمة اقتصادية في البلد .

[1] معلومات مقدمة من طرف مؤسسة البنك الخارجي الجزائري .

- الخزينة تتوقف .
- مشاكل في السوق .
- أزمة كورونا سنة 2020 .

2-أسباب داخلية :

- المؤسسة لا تستطيع البيع .
- التكاليف مرتفعة .
- تحليل الأموال لم يصل .
- لا يستطيع تسديد أجور العمال .
- الأرباح قليلة .

عند معرفة السبب يقوم البنك بتقديم بعض الحلول لمساعدة العميل منها:

- تمديد آجل تسديد القرض لثلاثة أو ستة أشهر أخرى .
- إضافة قرض آخر قصير الآجل .
- تقديم تسهيلات أكثر للعميل .

الخلاصة

تعرفنا في الفصل الثاني على البنك الخارجي الجزائري و هو مؤسسة حكومية أنشئ بعد تأميم البنوك الأجنبية و على مختلف أنواع القروض البنكية المقدمة من طرف وكالة مستغانم وهي قروض الاستغلال و وقروض الاستثمار التي تقدم للعميل بعد تقديم الوثائق و الضمانات المطلوبة و تحليل النسب المالية .

كذلك تعرفنا على شروط البنك في منح القرض و تصنيف العميل في فئات و مثال لاتفاقية قروض متوسط أو طويل المدى بين البنك و العميل.

الخاتمة

الخاتمة

نظرا للمكانة التي تحتلها المؤسسات الناشئة والمصغرة فالبنك يلعب دور كبير في دعمها وذلك بتقديم قروض قصيرة ومتوسطة الآجل (قروض الاستغلال) وهي قروض بالصندوق وقروض بالإمضاء، أو قروض الاستثمار إما عن طريق قروض متوسطة الآجل وتكون لتمويل القطاع الصناعي والخدماتي، أما القروض طويلة الآجل لتمويل النشاطات التجارية وذلك بعد دراسة لملف العميل وتطبيق الشروط ليحمي البنك ويضمن نفسه .

تطرقنا إلى دور البنك في تمويل ودعم هذا القطاع الذي يواجه عراقيل وصعوبات نمنعه وتحده من ظهوره ونموه، فالبنك يقدم فرصة للمقاولين عن طريق هذه القروض الاستثمارية .

يمكننا أن نستخلص من دراستنا هذه ومن خلال بحثنا المستمر الإجابة على الفرضية المطروحة :

الفرضية : تعتمد البنوك على الضمانات والتحليل المالي في منحها للقروض الاستثمارية وقروض الاستغلال للأفراد والمؤسسات. ثبتت صحة هذه الفرضية فعند تقدم العميل للبنك من أجل طلب القرض يتم دراسة الضمانات التي يقدمها العميل (رهن عقاري، رهن عتاد، كفيل، ....)، ويتم دراسة النسب المالية للمقترض ويلتزم بالتسديد وتحمل المخاطر والمسؤولية تقع على عاتقه .

نتائج الدراسة:

- البنك مهتم جدا بتطوير الجانب التكنولوجي وإضافة الرقمنة .
- نلاحظ إضافة البنك للتطبيق ASCEN ودوره متابعة سمعة العميل .
- -نقص الاهتمام بإجراءات القروض وتسهيلها .
- لا يوجد حاليا أي تغييرات فيما يخص تسهيلات أو امتيازات جديدة في منح القروض من حيث المدة، الوثائق والامتيازات لا زالت نفسها يتم العمل بها.
- نلاحظ أيضا أن البنك ليس له استقلالية في منح القروض للعملاء .
- البنك ووكالاته تابعة للمديريات وليس له صلاحية منح القروض بدونها .

مقترحات:

- زيادة الاهتمام أكثر بإجراءات منح القروض لقطاع المقاولاتية لما فيه من نتائج إيجابية .
- تطوير التطبيق أكثر لاختصار المدة والوثائق المقدمة ومساعدة العميل أكثر .
- مراجعة قوانين منح القروض وتجديدها بشكل مستمر بهدف تدعيم المؤسسات الناشئة والمصغرة .

- على الحكومة الجزائرية الاستفادة من تجارب الدول التي قطعت شوط مهم في الحد من مشكلة البطالة وذلك من خلال إنشاء مؤسسات ناشئة ومصغرة مبتكرة تساعد على فتح مجالات جديدة للعمل.
- التشجيع على النهوض بقطاع المقاولاتية أكثر ومواكبة الاقتصاديات الكبرى .

آفاق الدراسة :

في هذا الإطار وبناء على الدارسة التي قمنا بها يمكن طرح مواضيع جديرة بالبحث مستقبلا وهي:

- ترقية صيغ تمويل نشاط المقاولاتية في الاقتصاد الجزائري.
- المؤسسات الناشئة والمصغرة ودورها في التنمية الاقتصادية .
- -تنمية المؤسسات الناشئة والمصغرة في الجزائر .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

1) إسلام عبد القادر عثمان القروض البنكية كأداة لتمويل المؤسسات الاقتصادية والعقارات (الجزائر كنموذجا) الطبعة الأولى الإسكندرية مكتبة الوفاء القانونية 2017 .
2) دريد كامل آل شيب إدارة العمليات المصرفية الطبعة الأولى عمان دار المسيرة للنشر 2015 .
3) سامي جلدة البنوك التجارية والتسويق المصرفي الطبعة الأولى الأردن 2009 .
4) الطاهر لطرش تقنيات البنوك الطبعة السادسة ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر .
5) عبد الجليل هويد مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية (دراسة مقارنة) دار الفكر العربي القاهرة .
6) محمد سعيد أنور سلطان 'إدارة البنوك' قسم إدارة الأعمال كلية التجارة جامعية الاسكندرية دار الجامعة الجديدة سنة 2005 .
7) محمد فاروق النبهان القروض الاستثمارية وموقف الإسلام منها الطبعة الأولى 1989 دار البحوث العلمية الكويت .

الرسائل الجامعية

أطروحة دكتوراه

1) حياة بن حراث، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة تلمسان، 2013
2) الجودي محمد علي، بعنوان نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة 2015 .
3) عثمان لخلف، بعنوان واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها حالة الجزائر، جامعة الجزائر2012 .
4) عقبة نصيرة، بعنوان فعالية التمويل البنكي للمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة محمد خيضر بسكرة 2015 .
5) براجي خير الدين , دروس جامعية بعنوان المخاطر البنكية, جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان .

- **مذكرة ماستر**

1) أمال علالي مذكرة ماستر بعنوان دور القروض البنكبة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي نوقشت تاريخ 30/05/ 2013.
2) بن بخمة إدريس مذكرة ماستر بعنوان دور القروض المصرفية في تمويل المشاريع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة نوقشت 2016/05/23.
3) طلاب أسماء وبن بوجلطية تركية والتومي مذكرة بعنوان معايير وإجراءات منح قروض الاستثمار وقروض الاستغلال كلية العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012.

4) فادية بن بلقاسم مذكرة ماستر بعنوان تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كلية الحقوق جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي دفعة 2014.

5) فتاح شيماء ولحسن رانيا مذكرة ماستر بعنوان دور التمويل البنكي في تدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دفعة 2020 كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي الجزائر.

6) نويوة نور مذكرة ماستر بعنوان دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كلية العلوم الاقتصادية جامعة محمد بوضياف المسيلة 2017دفعة.

7) ياسمين ذويب مذكرة ماستر بعنوان ضمانات القروض البنكية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي 2018.

- **المجلات**

1) مركان محمد البشير وبوخاري عبد الحميد وآخرون مقال بعنوان القروض البنكية الاستثمارية دعم مالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجلة اقتصاديات المال والأعمال العدد السادس جوان 2018 الجزائر.